وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم المالية والمحاسبة الرقم التسلسلي: ...../2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان

دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية

دراسة حالة " مديرية الضرائب لولاية تبسة "

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

- صوالح محمد أحمد د. شعبان حسام الدين
- الوافي مراد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طبيب عبد السلام	أستاذ محاضر ب	رئيسا
شعبان حسام الدين	أستاذ محاضر ب	مشرفا
زمال فيصل	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم المالية والمحاسبة الرقم التسلسلي: ...../2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان

دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية

دراسة حالة " مديرية الضرائب لولاية تبسة "

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

- صوالح محمد أحمد د. شعبان حسام الدين
- الوافي مراد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طبيب عبد السلام	أستاذ محاضر ب	رئيسا
شعبان حسام الدين	أستاذ محاضر ب	مشرفا
زمال فيصل	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، حمدًا لشُكرهِ أداءً ولحقهِ قضاءً، ولِحُبهِ رجاءً، ولفضلهِ نماءً، ولثوابهِ عطاءً.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:

«لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»

فإنه لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أمدنا بيد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتوج لمسار دراسي دؤوب، وعلى رأسهم: الأستاذ المشرف: "شعبان حسام الدين" على ما قدمه لنا من نصائح قيمة، وتوجيهات سديدة، ومتابعة وحرص.

وإلى أسرة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – قسم المالية والمحاسبة، وعلى رأسهم: السيد "العميد"، والسادة "رؤساء الأقسام" والسادة "أعضاء لجنة المناقشة"، كافة الأساتذة والإداريين على ما قدموه لنا طوال المسار الدراسي.

وإلى الطاقم الإداري بمديرية الضرائب لولاية تبسة وعلى رأسهم: المدير، وكافة الإطارات والموظفين والعمال على تعاونهم والمعلومات التي قدموها لنا.

– أحمد ومراد –

الإهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم ... الحمد لله على منه وكرمه

والصلاة والسلام على رسول لله ... صلاة تملأ القلوب وتنير الدروب

إلى التي كانت نورا لحياتي ورافقتني بالدعاء في كل خطواتي

"أمي الغالية حفظها الله"

إلى روح والدي الذي تبقى ذكراه دائما ... رحمه الله

إلى سندي في هذه الحياة ... إخوتي وأخواتي وأبنائهم الأعزاء

إلى من قاسمتني الحياة وتكاليفها بطيب خاطر... زوجتي الغالية

إلى أسرتي الدراسية من أساتذة، زملاء، وإداريين بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم مالية ومحاسبة، وخاصة زملائي في العمل، إلى أسرتي المهنية بدائرة أم علي

وإلى كل من دعمني وشجعني أقول شكرا لكم وحفظكم الله.

-صوالح محمد أحمد -

الإهداء

بعد مسار علمي طويل وحافل، وجهد وعناء، وبحث وجد، لا يسعني في هذا المقام إلا أن

أهدي ثمرة كل ذلك إلى:

من ربياني وسهرا من أجلي الليالي والدي الكريم حفظه الله ورعاه

والدتي رحمها الله وجعل مثواها الجنة

إلى كل أفراد العائلة الكريمة الزوجة والأبناء

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى كل من وقف بجانبي وشجعني على المضي قدما في تحقيق المبتغى

- مراد الوافي -



فهرس المحتويات



المحـــــــــــــــــتوى		الصفحة
دعـــــــاء		
شكـر وعرفان		III
إهـــــــداء		V
فهـــرس المحتويات		IV
فهـــرس الإشكـــال		VII
فهـــرس الملاحـــق		VIII
مقدمـــــة عامـــة		أ هـ
الفصل الأول	– الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات	
المبحث الأول	– ماهية تكنولوجيا المعلومات	3
المطلب الأول	– مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات	3
المطلب الثاني	– مكونات وخصائص الأنظمة المعلوماتية	10
المطلب الثالث	– دور التكنولوجيا في جودة المعلومة والتحديات التي تواجهها التكنولوجيا.	12
المبحث الثاني	– التكنولوجيا والأنظمة المحاسبية والجبائية	16
المطلب الأول	– أنظمة المعلومات المحاسبية والجبائية	16
المطلب الثاني	– تجميع البيانات الجبائية ومصادرها	22
المطلب الثالث	أثر التكنولوجيا على المعلومات الجبائية وعمليات الرقابة	25
الفصل الثاني	– الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية	
المبحث الأول	– ماهية الرقابة الجبائية	30
المطلب الأول	– مفاهيم عامة عن الرقابة الجبائية	30
المطلب الثاني	– أهداف وأسباب وجود الرقابة الجبائية	31
المطلب الثالث	– مباديء الرقابة الجبائية	34
المبحث الثاني	– آليات وأشكال تفعيل الرقابة الجبائية	36
المطلب الأول	– آليات الرقابة الجبائية	36
المطلب الثاني	– أشكال الرقابة الجبائية	38

المطلب الثالث	– دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية	45
الفصل الثالث	**– دراسة حالة " مديرية الضرائب لولاية تبسة"**	
المبحث الأول	– مدخل إلى مديرية الضرائب لولاية تبسة	**51**
المطلب الأول	– التعريف بمديرية الضرائب لولاية تبسة	51
المطلب الثاني	– مهام مديرية الضرائب لولاية تبسة	53
المطلب الثالث	– أهداف مديرية الضرائب لولاية تبسة	59
المبحث الثاني	**– واقع وآفاق إستخدام تكنولوجيا المعلومات بمديرية الضرائب**	**61**
المطلب الأول	– واقع التكنولوجيا المستخدمة حاليا بالمديرية الولائية للضرائب	**61**
المطلب الثاني	– آفاق إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية الضرائب	**63**
المطلب الثالث	– النتائج المنتظرة من تطبيق تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية	**70**
خاتمة عامـــة		**74**
المراجـــــــع		**78**
الملاحـــــق		

فهرس الأشكال والملاحق

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات.	5
02	يوضح أهم وظائف تكنولوجيا المعلومات.	10
03	يحدد أهم وظائف نظام المعلومات الجبائي	20
04	يوضح مكونات نظام المعلومات الجبائي .	21
05	يوضع طرق تجميع البيانات الجبائية	23
06	يوضح أنواع التصريحات الجبائية.	24
07	يمثل خطوات إجراء الرقابة الجبائية	44
08	يوضح وضع الشكبات الربط بين المصالح	46
09	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة	52

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	نافذة اتصال الترقيم الجبائي	**81**
02	نافذة الترقيم الجبائي	**82**
03	نافذة طلب رقم تعريف جبائي لشخص معنوي	**83**
04	نافذة طلب رقم تعريف جبائي شخص معنوي – المقر الرئيسي	**84**
05	نافذة طلب رقم تعريف جبائي شخص طبيعي	**85**
06	استمارة معلومات طلب رقم تعريف جبائي شخص طبيعي	**86**
07	نافذة خدمة جبايتك Jibaya'tic	**87**
08	نموذج استمارة التسجيل ضمن خدمة جبايتك	**88**
09	ملحق استمارة التسجيل ضمن جبايتك	**89**
10	نافذة الدخول إلى الفضاء الشخصي الخاص بالمكلفين بالضريبة	**90**
11	استمارات التصريح الجبائي الإلكترونية G50	**91**
12	الملحق رقم 12 : نموذج الإشعار بالدفع	**92**
13	نافذة الويب SAP الخاصة بالأعوان الجبائيين	**93**
14	نموذج وصل استلام البيان	**94**

مقدمـــة عامة

لقد عرفت الفترات الماضية ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث شهد العالم سباقاً كبيراً نحو تبني التكنولوجيا لمسايرة التطور الحاصل على المجتمعات والمنظمات وحتى الأفراد، هذا السباق المحموم أنتج لنا مفاهيماً جديدة حول الرقمنة والمعلوماتية حيث أظهر أنهما ركيزة أساسية ونموذجية كل نشاط مهما كان نوعه وذلك لما توفرانه من دقة وسرعة وسهولة إستعمال، وقد تم تبنيهما لتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية عموماً والمجالات الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً.

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في المساعدة على تسيير سواءاً في الإدارات أو المؤسسات التي تهدف إلى التنمية والتطور وتحسين قدراتها في المنافسة وفي تنفيذ مهامها بالنسبة للإدارات، ومن المؤكد أن المنظمات التي تبحث عن التميز والإبداع يجب أن تكون قادرة على التكيف بشكل دائم ومستمر مع الأوضاع الجديدة ومواكبة التطور الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات التي باستطاعتها حل المشكلات التي تواجهها وتقديم الدعم في إتخاذ القرارات المناسبة في التوقيت المناسب وذلك باستغلال ما تتيحه التكنولوجية من مزايا.

إن للجباية مكانتها البارزة التي تحتلها من خلالها مساهمتها بفعالية في بناء إقتصاد قوي الأمر الذي ساهم في زيادة الإهتمام بمجال الضرائب والجباية وزيادة التفكير في تطوير هذا القطاع وعصرنته لمواكبة التطور الحاصل في القطاعات ذات الصلة به من جهة، والسيطرة أو الحد من الظواهر السلبية المتمثلة فى تفشي الغش والتهرب الضريبيين، حيث أصبحت الحاجة أكثر من ذي قبل لتبني أنظمة معلوماتية مبينة على تكنولوجيا حديثة تساهم بفعالية في علميات الرقابة الجبائية.

وللحصول على نظام جبائي فعال لابد من توفر نظام رقابي ناجع يمكن الإعتماد عليه وهنا تم طرح فكرت ماهي الأساليب والتكنولوجيا المناسبة التي من شأنها تحديث نظم الرقابة الجبائية بالشكل الذي يجعلها قادرة عل الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي،

حيث فرضت الأنظمة التكنولوجية المعلوماتية نفسها كأهم وسيلة لبناء نظام معلومات جبائي مهمته البحث وجمع ومعالجة واستغلال المعلومة بالشكل الذي يفعل الرقابة الجبائية.

أولا : إشكالية البحث

بناء على ما سبق تتضح جلياً معالم الإشكالية الرئيسة لهذا البحث التي يمكن صياغتها كمايلي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية؟

وبالنظر إلى الإشكالية الرئيسية المطروحة وكيفية معالجتها، يمكن طرح بعض **الأسئلة الفرعية**، التي يمكن تناولها والإجابة عليها في نفس السياق خلال بحثنا هذا:

1- ماهية تكنولوجيا المعلومات ؟ وما هي خصائصها ومكوناتها ؟

2- كيف تساهم التكنولوجيا في الأنظمة المحاسبية والجبائية ؟ وماهي وظيفة هذه الأنظمة ؟

3- ما هو دور واثر تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية ؟

ثانيا : فرضيات البحث

من أجل الإلمام بالموضوع وفهمه وتحليله تحليلاً جدياً والإجابة على الإشكالية، سيتم الإعتماد على الفرضية الرئيسية التالية :

هل يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساهم فعلا في تفعيل الرقابة الجبائية ؟

يمكن للفرضية الرئيسية المطروحة أن تقودنا إلى طرح بعض الفرضيات الرئيسية التي تساعد في وصول هذا البحث إلى الأهداف المرجوة منه وذلك كمايلي:

1- تكنولوجيا المعلومات أثبتت أنها ركيزة أساسية في عملية التنمية وتطور النشاطات المختلفة.

2- الرقابة الجبائية هي آلية قانونية تعتمد عليهما إدارة الضريبية في حماية موارد الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة.

3- التطور التكنولوجي دفع بإدارة الضرائب إلى تبني التكنولوجيا في التسيير مما ساهم بشكل كبير تفعيل عملية الرقابة

4- التكنولوجيا وحدها غير كافية لتفعيل الرقابة الجبائية ، في ظل عدم وجود إرادة سياسية وترسانة قانونية قوية تدعم النظام.

ثالثا : أسباب إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب أدت بنا إلى إختيار هذا الموضع، منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية وتتمحور جميعها كمايلي :

الأسباب الشخصية :

- الميول أو يمكن تسميته بالفضول لدراسة ومعرفة أكثر عن التكنولوجيا التي شغل العالم بأسره.
- معرفة الأهمية والدوافع وراء هذا السباق نحو التكنولوجيا من طرف الدول والمنظمات والإدارات.
- الإنظمام إلى المجموعة التي ساهمت في البحث والدراسة في هذا المجال لإفادة والإفادة.

الأسباب الموضوعية :

- الأهمية الإقتصادية التي يكتسيها موضوع التكنولوجيا وعلاقته بالرقابة الجبائية وما يمكن أن يوفره من قيمة مضافة في تمويل الخزينة العمومية للدولة.
- دراسة التهرب الجبائي الذي أصبح ظاهرة عالمية، ومعضلة إقتصادية تنتشر عير مختلف أنحاء العالم و تؤرق حتى أقوى الإقتصادات العالمية.
- التعرف على ماهية الرقابة الجيائية و أشكالها وآليات تفعيلها.
- معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أداء الرقابة الجبائية.

رابعاُ : أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في:

- في تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال تكنولوجيا المعلومات.
- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية
- مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تسهيل العمل اليومي خاصة في مجالي المحاسبة والضرائب.

خامسا: أهداف البحث

- تقديم دراسة نظرية وميدانية حول تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.
- التعريف بالتكنولوجيا وأهميتها ومزاياها بالنسبة لإستعمالها في مجال الرقابة الجبائية.
- معرفة إلى أي مدى يمكن أن يستفيد النظام الجبائي من المعلومات الجبائية.
- توضيح مدى إعتماد مديريات الضرائب على تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الجبائية.

سادسا : الدراسات السابقة

- أحمد قنيع، دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الإبداع المحاسبي، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص: دراسات محاسبة وجباية متقدمة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019/2018.

كريمة بن صالح، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، معهد العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2010-2011.

- قروش عيسى، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير – تخصص تسيير المؤسسات المتوسطة والصغيرة- فرع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة 07/ 2008.

سابعا : المنهج المتبع

للإلمام بهذا الموضوع تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، ويتجلى المنهج الوصفي في الفصل الأول والثانيمن خلال ذكر مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية سواء المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والأنظمة المعلوماتية المحاسبية والجبائية أو تلك المتعلقة للرقابة الجبائية بصفة عامة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي عند دراسة أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على نظامالتصريح الإلكتروني.

ثامنا: هيكل الدراسة:

من اجل الالمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى ثلاث فصول ندرجها فيمايلي:

الفصل الاول :الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات .

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.

الفصل الثالث : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة.

-الفصل الأول-

الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات

تمهيـــــد :

لقد شهدت السنوات الماضية ثورة تكنولوجيا كبيرة جداً، كان ولا زال أثرها الإيجابي واضحاً على كل القطاعات التي إلتزمت وتميزت بإستعمال التكنولوجيا، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في وضع اللبنة الأولى لعالم رقمي متميز، له العديد من الفوائد مثل السرعة، الدقة والقدرة على المنافسة، وقد سارعت المنظمات والمؤسسات في إقتناء التجهيزات والحواسيب الأمر الذي تسبب في ظهور نزعة جديدة تمثلت في تسابق هذه المنظمات نحو حيازة أخر أنواع التكنولوجيا في محاولة منها لمسايرة الواقع وحماية نفسها من كل أشكال الخطر الذي قد تنجم عنه آثاراً من شأنها القضاء على الكيان في حد ذاته.

كما ساهم إدخال تكنولوجيا المعلومات في مجال المالية عموماً والمحاسبة والضرائب خصوصاً في تبني الإدارات والمؤسسات سياسات جديدة مبينية على اساس علمي تكنولوجي، حيث وفرت تكنولوجيا المعلومات الوقت والجهد والتكاليف على مستعمليها، كما مكنت من تسهيل العمل اليومي خاصة في مجالي المحاسبة والضرائب، أين تم وضع أنظمة تكنولوجيا ساعدت في توفير المعلومات والنتائج بدقة لامتناهية وفي وقت وجيز وأعطت بذلك الثقة للمسيرين والمدراء وهي الحلقة التي كانوا يفتقدونها، إن تكنولوجيا المعلومات أضحت ركيزة مهمة في إتخاذ القرار وتسطير السياسات المستقبلية، لهذا حاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء ع لى الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات، وعلاقته بالمعلومات المحاسبية والجبائية من خلال تقسيمها إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول** : ماهية تكنولوجيا المعلومات؛

المبحث الثاني : التكنولوجيا والأنظمة المحاسبية والجبائية

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات:

لقد ساهم التطور العلمي خلال السنوات الماضية في تغيير الكثير من المفاهيم المتعلقة بالحياة العامة والخاصة للأفراد والمؤسسات، خاصة في الجانبين الإجتماعي والاقتصادي، حيث كان للتكنولوجيا أثر كبير في التحول السريع نحو إدخال التكنولوجيا على التسيير، الأمر الذي أعطى الكثير من المرونة لهذه العملية وأصبح الولوج للمعلومات والبيانات أكثر سهولة وأسرع من حيث ربح الوقت.

المطلب الأول– مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات :

01 – تعريف تكنولوجيا المعلومات :

قبل الإنطلاق في إعطاء تعريف لكلمتي تكنولوجيا المعلومات من الضروري التأكيد على أن هذه الكلمة مركبة من مصطلحين هما (تكنولوجيا – معلومات) لذا يستوجب وضع تعريف لكل واحدة على حدى قبل دمجهما في تعريف موحد.

1–1 : تعريف التكنولوجيا :

من حيث المصطلح تكنولوجيا كلمة يونانية مركبة من مقطعين هما:

تكنـو : وتعني حرفة أو فـن، **لوجيا** : وتعني علم أو دراسة.

مع التطور الحاصل في هذا المجال تم وضع الكثير من التعريفات لكلمة تكنولوجيا ونذكر من منها :

التعريف 01 :

– "هي تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، ولا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والآلات بل أنها الأسس النظرية والعلمية التي ترمي لتحسين الأداء البشري في الحركة التي تتناولها".[1]

التعريف 02 :

[1] عبد الباري إبراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات:الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص26

– " التكنولوجيا هي الأدوات أو الوسائل التي تستخدم لأغراض عملية تطبيقة، ويستعين بها الإنسان في عملية ".[1]

– كما تعرف على أنها التطبيق العملي للأبحاث العملية، وهي وسيلة للوصول لأفضل التطبيقات لهذه البحوث، وهي طريقة صنع الأشياء، القيام بعمل معين، علم الصناعة وعلم الماكينات والآلات والمهام العملية.

في الأخير يمكن إستنتاج التعريف التالي لمصطلح تكنولوجيا على أنه:

التكنولوجيا هي كل ما توصل له البحث العملي من إكتشافات ومعارف في كل المجالات والقاطاعات، ويمكن إستخدامها وتطويعها في خدمة الإنسانية مما يسهل عليه قضاء حوائجه اليومية بسهولة وسرعة وكفأة.

1-1 :- تعريف المعلومات :

لغة، اشتقت كلمة **"معلومات"** في القاموس اللغوي من " علم " ويدور معناها حول معاني العلم والإحاطة بباطن الأمور، والوعي والإدراك واليقين والإرشاد والإعلام ...الخ، وكذلك المعاني المرتبطة بوظائف والتي كانت تعني في الأصل الاتصال والتلقي.

التعريف 01 :

– " المعلومات فتعرف حسب المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات لأحمد محمد الشامي و د. سيد حسب الله، بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لإستعمال محدد لأغراض إتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى،و التي يمكن تداولها و تسجيلها ونشرها و توزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية و في أي شكل". [2]

التعريف 02 :

[1] قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير – تخصص تسيير المؤسسات المتوسطة والصغيرة- فرع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة،2008/07، ص 33.

[2] حسن عماد مكاوي ومحمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والإتصال** ، مركزجامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة، 2000 ص17.

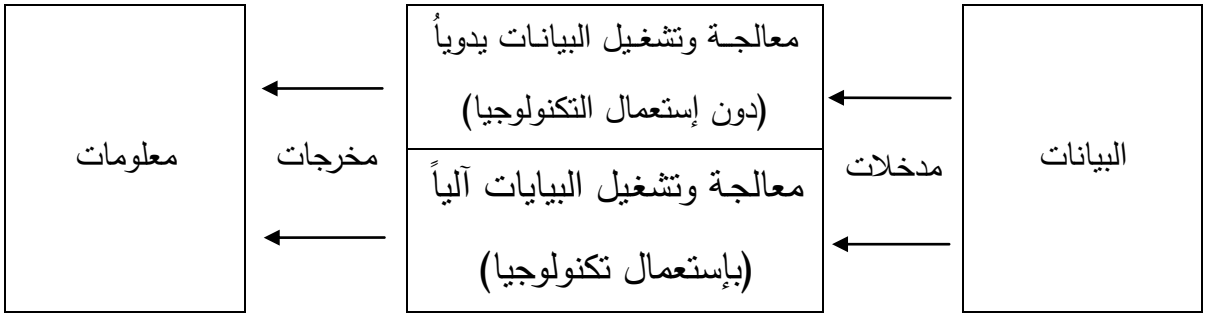
– " تعرف المعلومات على أنها بيانات تم تجميعها و تصنيفها و تنظيمها، بشكل يسمح بإستخدامها والاستفادة منها في كل أنشطة المؤسسة، وبالتالي فيكون للمعلومات معنى ومدلول وبإمكانها أن تؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها ".[1]

في الأخير يمكن إستنتاج التعريف التالي لمصطلح المعلومات على أنه

المعلومات هي مجموعة من البيانات الكمية أو النوعية التي تمت معالجتها سواءاً يدوياً أو آلياً لتصبح نافعة و تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم التي تمكن المستخدم من الإستفادة منها.

ملاحظة هامة جداً : في كثير من الأحيان ما يقع البعض في الخلط بين مصطلح معلومات وبيانات واللذان يختلفان عن بعضهما البعض في المعنى، لأن البيانات هي مجموعة المعطيات سواءاً كانت أرقاما أو أشكال أو رموز إلخ غير المنظمة ولم تخضع بعد لعملية المعالجة، أما المعلومات فهي مخرجات البيانات بعد معالجتها بحيث تصبح منظمة ومحللة ومصنفة وتصبح مفيدة لإستخدامها مباشرة.

الشكل رقم (01) : يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات.



المصدر :ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص20 .

1-3 : تعريف تكنولوجيا المعلومات :

[1] إبراهيم سلطان وسنيا محمد بكري، **نظم المعلومات الإدارية،الدار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع** ، الإسكندرية، 2001، ص111.

بعد الإنتهاء من تعريف مصطلحي (تكنولوجيا – معلومات) يمكن إعطاء تعاريف موحدة لمفهوم الكلمتين معاً كمايلي :

فحسب الموسوعة الدولية لعلم المكتبات والمعلومات فتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها التكنولوجيا الإلكترونية لجمع وتخزين وتجهيز وتوصيل المعلومات، والمتمثلة في فئة تتعلق بتجهيز أومعالجة المعلومات آالنظم الحاسوبية، وفئة تتعلق ببث المعلومات كنظم الإتصالات عن بعد. [1]

كما تعرف تكنولوجيا المعلومات أيضا بأنها تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أي معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها وإسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يريد، وفي أي وقت بسهولة وبسرعة فائقة. [2]

في الأخير يمكن وضع تعريف لتكنولوجيا المعلومات على أنها ذلك المزيج الذي يتم من خلاله إدخال المعلومات المتوفرة إلى لأنظمة التكنولوجيا (الحواسيب) التي تقوم بالنشاطات الخاصة بإنتاج وتشغيل وتخزين ونقل ومعالجة ونشر المعلومات للتمكن من الحصول على صورة حقيقية وواضحة لكل المعلومات المتوفرة والخروج بنتائج تبنى عليها أراء أو تطبق عليها قوانين محددة.

02 : أهمية تكنولوجيا المعلومات :

لقد تمكنت تكنولوجيا المعلومات في ظرف قصير من قلب كل المفاهيم التقليدية التي كانت تسود سابقا حول مفهوم الأهمية، إذا إستطاعت في ظرف وجيز أن تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أن إستخداماتها في شتى المجالات أصبحت مهمة ومهمة جدا لما وفرته من رفاهية، حيث أن الإنسان لم يعد بإستطاعته تجاهل أمر إستعمالها، لما توفره من أمان وثبات في الأداء ويمكن القول أن أهميتها تتمثل في :

– تحسين جودة المعلومة بالتخلي عن العمل اليدوي والتحول إلى المعالجة الآلية؛

[1] محمد فتحي عبد الهادي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات**: على أعتاب قرن جديد، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2000 ، ص 120.

[2] عبد الباسط محمد عبد الوهاب، **إستخدام تكنولوجيا الإتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص88.

– العولمة التي تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح تداول المعلومة عبر جميع أنحاء العالم بمثابة محرك رئيسي للإقتصاد العالمي من خلال إستخدام الحواسيب الآلية و الشبكات المعلوماتية للإتصال؛

– تخفيض التكلفة والمساهمة في تقليل الجهد وربح الوقت وربح المسافات؛

– سهولة الحصول على المعلومة وسهولة تداولها داخل المؤسسات أو مع الشركاء الخارجيين للمؤسسات؛

– دمج النشاطات حيث يمكن للتكنولوجيا أداء أكثر من مهمة كما تمكنها من تقليص حجم المؤسسة إدارياً؛

– تطبيق المنهج العلمي في التعامل مع البيانات والمعطيات؛

– تمكن من الإطلاع الدائم والمستمر على حال ووضعية الأسواق العالمية والمحلية. [1]

– إكتساب قوة المنافسة حيث أن التحكم في تكنولوجيا المعلومات يعطي المؤسسات والأشخاص نقاط قوة إضافية أمام خصومهم الذين لا يتحكمون في فيها.

03 : أهداف تكنولوجيا المعلومات :

إن لتكنولوجيا المعلومات العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن ذكرها بعضها كمايلي :

– تقوية الشفافية الأمر الذي يمكن من تقليص حجم الخطاء والتزوير؛

– كفاءة الأداء وسرعة التواصل؛

– توفير المعلومة في حينها الأمر الذي يسهل عملية إتخاذ القرارات؛

– ربح الوقت والجهد وكذا تخفيض تكاليف الأعمال المنجزة؛

– تقديم خدمات أفضل للموظفين والمراقبين مما يسهل أداء مهامهم في ظروف أحسن؛

1 – نعيم إبراهيم، **إدراة المعارف**، جدار الكتاب العالمي للنشر،الطبعة الأولى، عمان2009،ص211

04 : فوائد ومزايا تكنولوجيا المعلومات :

إن لتكنولوجيا المعلومات العديد من الفوائد والمزايا التي لا تحصى ولا تعد ويمكن ذكر منها مايلي :

- تحسين القدرات الإنتاجية والرقابية وكفاءة عمليات التشغيل؛
- إعطاء القدرة على الإبداع والإبتكار والمبادرة؛
- إمكانية توقع الأخطار الخارجية والتصدي لها؛
- دعم وتحسين حركية الإتصال بالمحيط الداخلي والخارجي؛
- الأمن والسرية التي توفرها للمستخدمين؛

05 : وظائف تكنولوجيا المعلومات :

5-1 : وظيفة جمع المعلومات :

هي المرحلة الأولى التي يتم فيها الحصول على البيانات المختلفة وتجميعها وهذه المرحلة دائمة ما تكون مرتبطة بعمليتين مهمتين وهما الإنتقاء والفرز لأن البيانات المتحصل عادة متكون خام، عشوائية وغير منظمة ولا تكون لها نفس الأهمية.

5-2 : وظيفة معالجة البيانات :

إن البيانات المتحصل عليها لا تصبح ذات قيمة وأهمية إلا إذا تمت معالجتها، والمعالجة هنا هي إخضاع البيانات إلى عمليات فرز وتبويب وترتيب على أسس معروفة ومنطقية، المر الذي يمكن من إعطاء معلومات صحيحة ومنظمة يمكن الإعتماد عليها في التحليل والدراسة وهذه تعتبر وظيفة رئيسية ذات أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات .

5-3 : وظيفة إدارة المعلومات :

تتيح تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين العديد من الوظائف التي تمكنه من أداء مهامه بطريقة منظمة وسهلة، حيث تعطي للمستخدم إمكانية إدارة المعلومات وفق نموذج محدد أو وفق إختيارات محددة وحسب رغبة المستخدم وتتمثل إدارة المعلومات المتاحة في مجموعة من العمليات نذكر منها :

5-3-1 : التخزين: بعد الإنتهاء مع عمليات المعالجة فإنه يصبح لدينا مجموع كبيرة وهامة من المعلومات التي تتطلب الإحتفاظ بها، وهذه المهمة التي توفرها التكنولوجيا حيث تعطي للمستخدم إمكانية تخزين عدد هائل من المعلومات والرجوع إليه في أي وقت شاء بطريقة سريعة سهلة وسلسة.

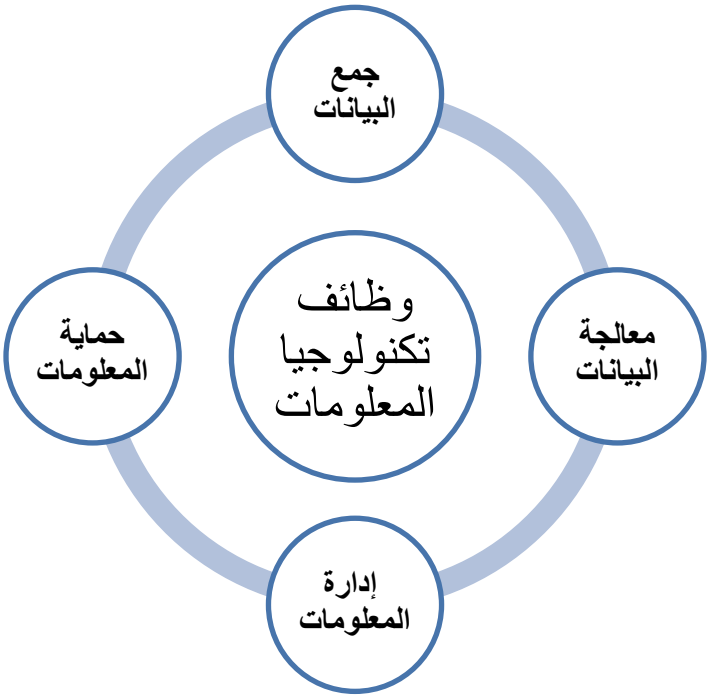
5-3-2 : التحديث: هي وظيفة مهمة جدا تتيح للمستخدمين الولوج إلى المعلومات المخزنة لتحيينها أو إدخال تعديلات عليها بكل سهولة وأريحية وهي وظيفة أعطت لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات فوائد كثيرة مكنتهم من تخطي حاجزي الإعادة والتكرار وكذا سهلت عليهم كثيرا المهام الشاقة التي كانت تستعمل قبل إستعمال التكنولوجيا.

5-3-3 : إيصال المعلومات: لقد أصبح من السهل على مستخدمي التكنولوجيا الوصول للمعلومة والحصول عليها أينما كانوا ووقت ما شاوؤا، فالتكنولوجيا تمنحهم هذه الميزة التي إختصرت المسافات وربحت الكثير من الوقت الذي كا يعدر في إيصال المعلومات.

5-4 : وظيفة حماية المعلومات :

لقد منح إستعمال التكنولوجيا للمستخدمين الأمان اللازم والذي يحتاجون إليه في أداء مهامهم حيث أنه اصبحت المعلومات محمية بطريقة لا يمكن لأي شخص غير مؤهل أن يحصل عليها، حيث يمكن إعطاء مثال على ذلك أن إستعمال الحاسوب الآلي في العمل يمكن مستخدمه من إستعمال إسم المستخدم وكلمة المرور وهي شخصية، حيث لا يمكن لأي شخص لا يحوز عليهما الولوج أو الإطلاع على محتويات الحاسوب، وهذا ما يعرف بحماية وتأمين المعلومات.

الشكل رقم (02) : يوضح أهم وظائف تكنولوجيا المعلومات.



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على التعاريف السابقة

المطلب الثاني– مكونات وخصائص تكنولوجيا المعلومات :

01 : مكونات تكنولوجيا لمعلومات :

ويقصد بهذا المصطلح العناصر المكونة لتكنولوجيا المعلومات والتي جاءت نتاج تكامل تكنولوجيا المعلومات وكذا المورد البشري، وتتمثل فيما يلي :

1-1 : الحواسيب والأجهزة :

يعتبر الركيزة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسة الاقتصادية الحديثة، وهو من أهم المنتجات التكنولوجية التي انتشرت بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ويعرف الحاسوب على أنه جهاز إلكتروني صمم لإستقبال المجاميع الكبيرة من البيانات، بشكل آلي وتخزينها ومعالجتها، ومن ثم إمكانية تحويلها إلى نتائج ومعلومات مفيدة يمكن إستخدامها حسب الحاجة وعند الطلب، وذلك بموجب أوامر وتعليمات خاصة يطلق عليها إسم برامج التشغيل.[1]

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، 2008،ص330

1-2 : البرمجيات (برامج النظام) :

وهي البنى التي بواسطتها يمكن السيطرة على البيانات إضافة إلى التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية والحصول على نتائج وحل المشكلات حسب الحاجة والطلب، حيث أن هذه البرامج هي التي تتحكم بعمل التجهيزات الحاسوبية، ويتم تطوير برامج نظام التشغيل غالبا وفق المواصفات التي تحددها الشركات الصانعة للحواسيب ويتم تقديمها مع هذه التجهيزات، وتصميم برامج أنظمة التشغيل لتحقيق الاستخدام الأفضل لمكونات النظام الحاسوبي

1-3 : الشبكات :

الشبكات الاتصالية بين الحواسيب تشكل ما يعرف بنظام اتصالات المؤسسة، والتي تساعد على تسهيل أنشطة تبادل البيانات والمعلومات بين دوائر وأقسام المؤسسة داخليا أو مع أطراف خارجية ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الشبكات لكن تكتفي بذكر أهمها:

- **شبكة الأنترنت (Internet)** : هي شبكة الويب العالمية (الشبكة العنكبوتية) بجميع خدماتها مثل الويب، مواقع التواصل الإجتماعي، الإيمايل إلخ ...
- **الأنترانت (Intranet)** : هي شبكة داخلية ضمن هيئة معينة (شركة أو مؤسسة) هدفها الرئيسي هو مشاركة معلومات وموارد الشركة بين الموظفين العاملين بداخلها فقط الذين يمكنهم إستعمالها ويتم إعتمادهم للدخول فقط دون غيرهم.
- **الأكسترانت(Extranet)** : هي مشابهة للإنترنت لكن تتيح مشاركة جزء من معلومات المؤسسة مع وكالات خارجيين مثل الشركاء والزبائن، حيث يمكن إعطاء الجهات الخارجية مستويات وصول مختلفة.

4-1 : العنصر البشري :

تعتبر المهارات الإنسانية أهم مورد للاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وإدارتها لما يحقق مزاياها، حيث تمثل المهارات الثروة المعرفية، الفكرية، الإدارية والتنظيمية، والتي تمثل مصدر التميز والتفوق بالنسبة للمؤسسة.

02 : خصائص تكنولوجيا لمعلومات :

تتميز تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها ذات قيمة عالية وتجعل من مخرجاتها ذات جودة عالية ويمكن التطرق لبعضها على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر.

- المرونة وسهولة الإستعمال مع إنخفاض التكلفة؛
- سرعة معالجة البيانات؛
- الدقة اللامتناهية في إعطاء المعلومات؛
- ظاهرة عمومية وذات أبعاد عالمية؛
- إختصار الوقت والمسافات؛
- دعم المسيرين في إتخاذ القرارات؛

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في جودة المعلومة والتحديات التي تواجها التكنولوجيا:

01- دور التكنولوجيا في جودة المعلومات :

طبعاً إن المراد من إدخال التكنولوجيا في جميع القطاعات هو الحصول على معلومات دقيقة ومنظمة في وقت قياسي وبطريقة سهلة وسلسلة، لذا فإن عملية إستعمال تكنولوجيات المعلومات سواءاً في مجال المحاسبة أو الجباية من المؤكد أنه ا تساهم بطريقة أو بأخرى في إعطاء مصداقية أكثر لقيمة المعلومات المتحصل عليها ، فإستعمال أجهزة الكمبيوتر والتطبيقات المختلفة في تحليل البيانات المتحصل عليها سيسمح بإعطاء معلومات منظمة

ودقيقة من حيث النوع أو الكم بدقة عالية وسرعة فائقة وبتكلفة منخفضة ، كما يمكن أيضا من المحافظة على هذه المعلومات وتخزينها لمدة طويلة للعودة إليها في أي وقت مستقبلا،

لقد اثبتت التكنولوجيا بما لا يدع مجالاً للشك قدرتها على معالجة أكبر المشاكل تعقيداً قد يواجهها الإنسان أثناء إدارته للمشاريع أو عند إتخاذ قرارات مصيرية، وهي حالة عدم التأكد أو المخاطرة، حيث أن إستخدام الأساليب التقليدية (اليدوية) قد يضاعف من إحتمال وقوع الخطر ، إلا أن التكنولوجيا إستطاعت أن تمنح ثقة أكبر لمستعمليها ذلك أن إستخدام الحواسيب مثلا في معالجة البيانات المحاسبية أو الجبائية بإستعمال أسس علمية تعتمد على التحليل والمنطق سيسمح بإعطاء معلومات دق يقة إلى أبعد حد، الأمر الذي من شأنه أن يخفض من حالة عدم التأكد ويخفض المخاطر الأمر الذي يساعد في كسب الثقة عند إتخاذ قرارات مبينة على معلومات ذات قيمة وفعالية عاليتين.

02 : التحديات التي تواجه تكنولوجيا المعلومات :

إن الحديث عن مزايا وأهمية تكنولوجيا المعلومات يضع في ذهن القارئ فكرة جيدة ونظرة مستقبلية مشرقة عنها، مما يجعله يفكر فيها على أنها الحل الدائم لكل المشاكل ، حيث لا يمكن أن يتبادر إلى ذهنه أن تكنولوجيا المعلومات كما لها مزايا وأهمية كبيرة ، إلا أنها تواجه تحديات مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة قد تتسبب في تحويلها من حل للمشاكل اليومية للمستخدمين إلى مشكل في حد ذاتها، حيث أن تكنولوجيا المعلومات تواجه العديد من التحديات من بينها:[1]

1-1: تحدي العولمة :

أدت ظاهرة العولمة إلى نمو وتداخل العلاقات بين المنظمات بمختلف دول العالم، وفي ظل المنافسة العالمية، يتطلب هذا مراعاة الاختلافات الثقافية لبيئات التطبيق المختلفة عند تصميم نظم المعلومات.

[1] كريمة بن صالح، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية** ،مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، معهد العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2010-2011، ص23.

1-2: التطور السريع والمستمر للتكنولوجيا :

بعد التغير والتطور السريع والملموس في تكنولوجيا الحاسبات من التحديات التي تواجه نظم المعلومات حيث أن هذا التطور يؤدي إلى تقادم نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بعد فترة قصيرة من اقتنائها مما يؤدي إما إلى تغيير النظام وما يترتب عليه من أعباء مالية أو الإبقاء على النظام الحالي وهو ما تفضله المنظمات توفيرا للتكاليف وهو ما يؤدي إلى استخدام نظم المعلومات أقل حداثة ولفترات طويلة نسبيا.

1-3: مقاومة الأفراد للتطور:

يتمثل في مقاومة الأفراد العاملين لأي استحداث في نظم المعلومات أو في تطوير أي نظام قائم، فهم يقاومون أي يستشفون منه تهديدا لمراكزهم التنظيمية أو تعديل في مهامهم الوظيفية، أو تقليص في درجة احتجاج النظام لهم.

1-4: عدم التحكم في التكنولوجيا ونقص المهارات :

أدى نقص المبرمجين ومحللي النظم ذوي المهارة العالية إلى زيادة تكاليف عنصر العمل وارتفاع معدل الدوران بين العاملين في إدارات وأقسام نظم المعلومات بالمنظمات، كما أدى زيادة الطلب تطبيقات الحاسب إلى زيادة النقص في العمالة الفنية الماهرة والمتخصصة، ترتب على ذلك وجود فجوة في نظم المعلومات بالمنظمات مداها الزمني يتراوح بين سنتين وأربع سنوات.

1-5: عدم توافق التكنولوجيا مع إمكانيات المنظمات :

من الواضح أن التطور التقني في تكنولوجيا المعلومات والإتصال أسرع بكثير من قدرة المنظمة على إستعاب وتطبيق هذا التطور، وهذا يعتبر أكبر تحدي لحد الساعة بالنسبة لمؤسسات الأعمال.

1-6: التغير في الإحتياجات :

أصبح العالم من حولنا يتسم بالسرعة في التغيير والديناميكية في الحركة، عالم تكاد تتلاشى فيه الحدود المكانية والزمانية، وهذا التغيير ينعكس على عوامل البيئة الخارجية سواءاً اجتماعية، سياسية، ثقافية وتكنولوجية، ويمكن اعتبار هذه التطورات التكنولوجيا أحد أهم المتسببين في التغير في الإحتياجا، حيثت تتطلب من المنظمات والمؤسسات عدم إغفالها، من خلال اعتبارها أحد العناصر المهمة في صياغة الإستراتيجية العامة للمنظمة والتي تحاول من خلالها تحقيق الميزة التنافسية.

1-7: فائض المعلومات :

إذ كانت عملية اتخاذ القرارات لا تتم بصورة فعالة في حالة نقص المعلومات وعدم إمكانية الوصول إليها بسهولة، ففي المقابل سيؤدي حجم المعلومات الزائد عن القدرة الإستعابية لمتخذ القرار إلى ما يعرف بالحمل المعلوماتي الزائد، ويتمثل في شعور متخذ القرار بالغرق في طوفان المعلومات المتاحة لديه.

1-8: تقادم قيمة المعلومة عبر الزمن :

تتناقص قيمة المعلومات بشكل سريع مع مرور الزمن، فالمعلومة ذات القيمة العالية الآن قد لا تكون كذلك مستقبلا، فتوقيت ظهور المعلومة يحدد إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فمثلا رصيد المنظمة في أحد البنوك يمثل معلومة ذات قيمة عند لحظة إصدار شيك معين ولكن بمجرد إصدار هذا الشيك تصبح هذه المعلومة عديمة القيمة. [1]

[1] إبراهيم سلطان: **نظم المعلومات الإدارية**، مدخل إداري، الدار الجامعية 2000 ص15

المبحث الثاني : التكنولوجيا والأنظمة المحاسبية والجبائية :

إن التكنولوجيا عبارة عن أدوات وآليات صماء تحتاج إلى من يزودها بالبيانات لكي تستطيع أن تؤدي المهام المنوطة بها بكفأة وسرعة عاليتين، وهذه العملية الوظيفية تسمى بعملية تجميع البيانات، حيث تختلف البيانات حسب طبيعتها الجهة التي أصدرتها أو الجهة التي طلبتها.

المطلب الأول : أنظمة المعلومات المحاسبية والجبائية :

يقصد بتجميع المعلومات المحاسبية أو الجبائية تلك الأرقام والمبالغ سواءاً المسجلة في السجلات المحاسبية للمنظمات والتي تعبر عن الوضعية المالية للمنظمة والتي تعتمد عليها إدارة الضرائب في إحتساب وتطبيق الضريبة، وهنا يتبين أن هذه المعلومات مترابطة ببعضها البعض ومهمة إلى درجة أن أي تحريف أو تغيير في واحدة منهما قد يؤثر سلباً على إحتساب الآخر، وهنا يظهر دور تكنولوجيا المعلومات من خلال الدور المميز الذي تلعبه بتوفير بيانات صحيحة ودقيقة مبنية بطرق علمية وقانونية معترف بها حول الوضع الحقيقي للمنظمة، وحتى تتمكن التكنولوجيا من تحليل البيانات فإنها تحتاج أولاً إلى الحصول على هذه البيانات وتجميعها في نظام تكنولوجي معين بالمرحلة الأولى، ويمكن أن نميز في هذه الدراسة بين نوعين من المعلومات التي يتم الإعتماد عليها هما :

- البيانات المحاسبية.
- البيانات الجبائية.

1 – أنظمة المعلومات المحاسبية :

1-1 – تعريف المعلومات المحاسبية :

هي كل التقارير والقوائم المالية التي تتضمن خلاصة العمليات المحاسبية داخل المنظمة والتي تمكن من الوصول إلى نتائج ومعلومات عن الوضعية المالية للمنظمة، لإعطاء الأطراف ذات العلاقة صورة حقيقية عن وضعية المنظمة المالية مما يساهم في بناء قرارات وتصورات مستقبلية إما لتصحيح الوضعية أو المحافظة عليها وتطويرها.

1-2: الهدف من تجميع المعلومات المحاسبية :

إن عملية تجميع المعلومات المحاسبية للمؤسسة أو المنظمة تعد عملية ذات أهمية بالغة وتحظى بالكثير من التركيز، ذلك أنها تعتبر المرآة الحقيقة للمؤسسة والتي على أساسها يتم التعرف على وضعية المؤسسة المالية ومن خلالها أيضا يتم وضع تصور مستقبلي لتسيير المؤسسة وعلى أساسها يمكن آخذ قرارات مصيرية يبنى عليها وجود المؤسسات.

وحتى تصبح هذه المعلومات ذات معنى وجب تجميعها في ما يسمى بالنظام المعلوماتي المحاسبي.

1-3 تعريف النظام المعلوماتي المحاسبي :

حتى تتمكن أي منظمة أو مؤسسة من التسيير وإجراء العمليات المالية الخاصة بها بطريقة موثوقة وصحيحة وجب عليها إعتماد نظام معلومات محاسبي وهو نظام تكنولوجي تم إنشاؤه بطريقة تمكنه من إجراء العمليات وتحليلها بطريقة صحيحة وعلى أسس علمية، لإعطاء نتائج صحيحة وحقيقية وقد، ويمكن تعريف على أنه " أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها ويتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات. [1]

وحتى يؤدي هذا النظام دورهالمنوط به يستوجب توفر 04 مكونات هي :

- وحدة تجميع البيانات.
- وحدة تشغيل البيانات.
- وحدة تخزين البيانات.
- وحدة توصيل المعلومات.

[1] ياسين أحمد العيسى، **أصول المحاسبة الحديثة**، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص20

1-4 : الهدف من إنشاء نظام معلومات محاسبي :

إن عملية إنشاء أي نظم ورأها دائماً اهداف عديدة تسعى المنظمة لتحقيقها وبذلك تمكنها من تقييم كفاءة الأداء والرقابة والمساعدة في إتخاذ القرارات، ويسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر بعضها كمايلي:[1]

- تسجيل العمليات المالية اليومية وقت حدوثها مباشرة للرجوع اليها عند الحاجة
- تصنيف وتبويب العمليات لتمكن المؤسسة من معرفة ما لها وما عليها.
- إعداد الحسابات الختامية لمعرفة النتيجة الختامية سواءاً ربحاً أو خسارة .
- إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) لمعرفة حقيقة أصول وخصوم المؤسسة.
- تسهيل عمليات الرقابة والمساعدة في توفير ملعومات دقيقة تساعد في إتخاذ القرار.

1-5 : وظيفة نظام المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منه :

1-5-1 - وظيفة نظام المعلومات المحاسبية :

طبعاً عند إنشاء أي نظام معلوماتي من طرف أي منظمة، فإن هناك مهمة سيقوم بها النظام، ووظيفة نظام المعلومات المحاسبية تتمثل أساساً في وظيفتين رئيسيتين هما : [2]

- وظيفة توثيقية: أي أنها توثق وتسجل كل العمليات والأحداث المالية داخل المنظمة .
- وظيفية إعلامية: أي أنها تمكن من إعطاء وتوفير معلومات دقيقة وآنية عن وضع المنظمة مما يسمح بالرقابة والتخطيط والمساهمة في إتخاذ القرارات.

1-5-2 : الجهات المستفيدة من نظام تجميع المعلومات المحاسبية :

إن لنظام المعلومات المحاسبية جهات مستفيدة منه يمكن حصرها في مايلي :

- ملاك المنظمة والإدارة المكلفة بالتسيير؛
- حملة السندات والأسهم؛
- الدائنون والبنوك؛

---

[1] أحمد قنيع، دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الإبداع المحاسبي، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص: دراسات محاسبة وجباية متقدمة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019/2018، ص 156.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998 ، ص152

- مصالح الضرائب؛ والنقابات؛

2- نظام المعلومات الجبائية :

إن كل البيانات التي يتم الحصول عليها من طرف إدارة الضرائب قبل أن تعالج وتحول إلى معلومات يجب أن تجمع أولاً، ثم تحجز في نظام معين حيث تتم معالجتها وتقييمها وتخزينها والمعلومات الجبائية تختلف حسب الزمن والصنف.

2-1- تعريف المعلومات الجبائية :

ويمكن تعريف المعلومات الجبائية على أنها مجموع المعلومات التي يمكنها التأثير على الوعاء الضريبي بطريقة مباشرة أو غير مباشر، ومن أجل تحليل ومعالجة هذه المعلومة فإن إدارة الضرائب بحاجة إلى وضع نظام معلومات جبائي يهتم بكل الجوانب المتعلقة بهذه العملية، تعتمد عليه للقيام بمهامها التخطيطية والتنظيمية والرقابية، وبالتالي فنظام المعلومات الجبائية : هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والمادية لتحويل البيانات وهي المدخلات إلى مخرجات وهي المعلومات لتحيق أهداف مسطرة.[1]

2-2 : وظيفة نظام المعلومات الجبائية والجهات المستفيدة منه :

2-2-1 : وظيفة نظام المعلومات الجبائية :

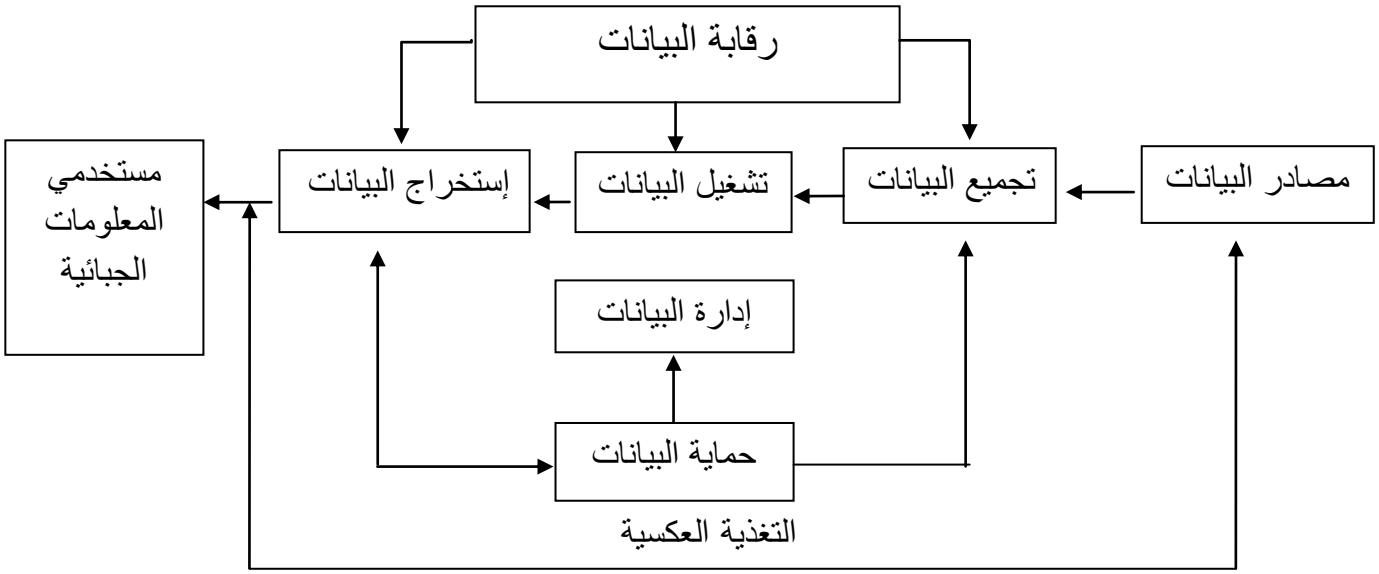
على عكس النظام المعلوماتي المحاسبي الذي له وظيفتين فقط، فإن نظام المعلومات الجبائي يتمتع بعدة وظائف مهمة يمكن حصرها في مايلي :

- وظيفة تجميع البيانات: هي عملية الحصول والتزود بالبيانات من مصادرها المختلفة؛
- وظيفة إدارة البيانات: عي المرحلة التي يتم فيها معالجة البيانات المتحصل عليها وفرزها وترتيبها، للحصول على معلومات ونتائج مفيدة؛
- وظيفة رقابة وحماية المعلومات: يقوم النظام بعمليات إكتشاف الأخطاء والتلاعبات في البيانات، كما يقوم بحماية المعلومات من التلف والفقدان؛

[1] كمال رزيق، فوضيلي عبد الحليم، **نظام المعلومات الجبائي في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني حول نظام المعلومات الاقتصادية في الجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والعملي، الجزائر، أفريل 2005 ،ص 05

– وظيفة إنتاج المعلومات: بعد المعالجة يوفر النظام المعلومات للمستخدمين وعلى أساسها تتم عمليات التقييم وإعداد التقارير المناسبة؛

الشكل رقم (03) : يحدد أهم وظائف نظام المعلومات الجبائي



المصدر :العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، أكتوبر 2008، ص120.

2-2-2: الجهات المستفيدة من نظام المعلومات الجبائية :

تهتم العديد من الجهات بالمعلومات الجبائية التي توفرها المديريات المختصة ويمكن الإشارة إلى بعض المستفيدين على سبيل الذكر وليس حصراً مايلي:

– المديريات الولائية للضرائب : بعض المؤسسات تقوم بعمليات شراء في ولايات أخرى للتغطية على رأس المال وتبادل المعلومات الجبائية بين الإدارات الولائية يسمح بإكتشاف هذا الغش.

– البنوك : لمعرفة الوضعية المالية للزبون خاصة في حالات طلب القروض.

– مصالح الأمن: تهتم بهذا الجانب خاصة ما تعلق بالتحقيقات الأمنية.

2-3 – مدخلات ومخرجات نظام المعلومات الجبائي :

2-3-1 – مدخلات نظام المعلومات الجبائي :

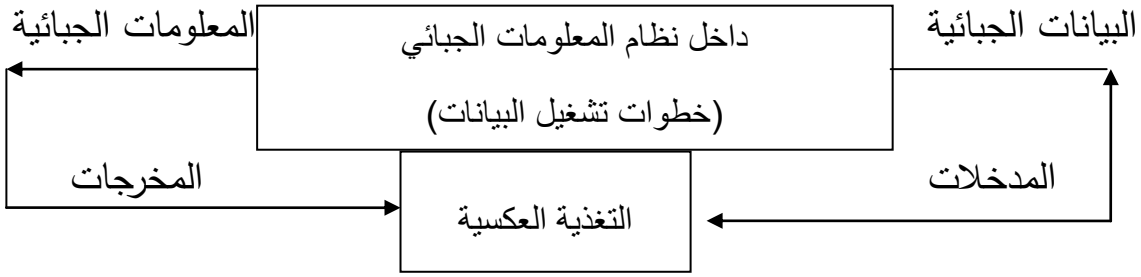
يحتاج أي نظام معلومات في عملية تشغيله إلى مدخلات، ونفس الأمر ينطبق على نظام المعلومات الجبائي الذي يحتاج أيضاً إلى مدخلات لمعالجتها وتصنف هذه المدخلات حسب نوع الضريبة التي يتحملها المكلف ويمكن ذكرها كمايلي:

- المدخلات الخاصة بتحديد الضرائب على أرباح الشركات؛
- المدخلات الخاصة بتحديد الضريبة على الدخل الاجمالي؛
- المدخلات الخاصة بتحديد الرسم على القيمة المضافة؛

2-3-2 – مخرجات نظام المعلومات الجبائي :

العملية التي تلي عملية معالجة البيانات في النظام (المدخلات)، هي الحصول على النتائج أو تحديد مقدار العبء الضريبي الذي يتحمله المكلف حسب كل نوع من أنواع الضريبة التي سبق ذكرها، والتي تمكن المؤسسة من معرفة مقدرا الضرائب التي تتحملها والتي يجب أن تظهر في القوائم المالية السنوية للمؤسسة.

الشكل رقم (04) : يوضح مكونات نظام المعلومات الجبائي .



المصدر : العثماني مصطفى، **نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص 109.

المطلب الثاني- تجميع البيانات الجبائية ومصادرها :

1- طرق تجميع البيانات الجبائية :

إن عملية الحصول على البيانات التي تحتاجها أنظمة جمع البيانات الجبائية ليست بالأمر السهل الذي يتوقعه الشخص العادي، خاصة في ظل غياب نظام تجميع معلومات محاسبي كفؤ لدى المنظمات والمؤسسات، حيث تتطلب العملية أحياناً إتخاذ طرق عديدة ومختلفة من أجل الحصول على المعلومة وقد تمر هذه العملية بأكثر من مرحلة واحدة خاصة في ظل تعمد بعض المؤسسات التستر على حقيقة رأسمالها أو عملياتها المالية في محاولة للتهرب أو الغش الضريبي، ويمكن تحديد طرق جمع البيانات في النظام التكنولوجي في المراحل التالية:

1-1- التجميع عن طريق التلقي الآلي للمعلوم .

ويتم ذالك بواسطة المعلومات التي يتم إرسالها دوريا إلى مصالح إدارة الضرائب سواء شهرياً، ثلاثياً أو سنويا، ويتم إدراجها أو حجزها يدوياً ضمن الأنظمة ويتحصل عليها من الوثائق التالية :

- الكشوف التفصيلية للعملاء وخاصة بائعي الجملة؛
- وصولات التسليم الخاص بالمستوردين التي تصل إلى مصالح الجمارك؛
- كشوف المبالغ الموضوعة لدى الموثقين من طرف الزبائن جراء عمليات البيع؛
- كشوف الربط الوارد من مراكز الدفع (الخزينة العمومية، البنوك، المقتصدون إلخ...) ؛

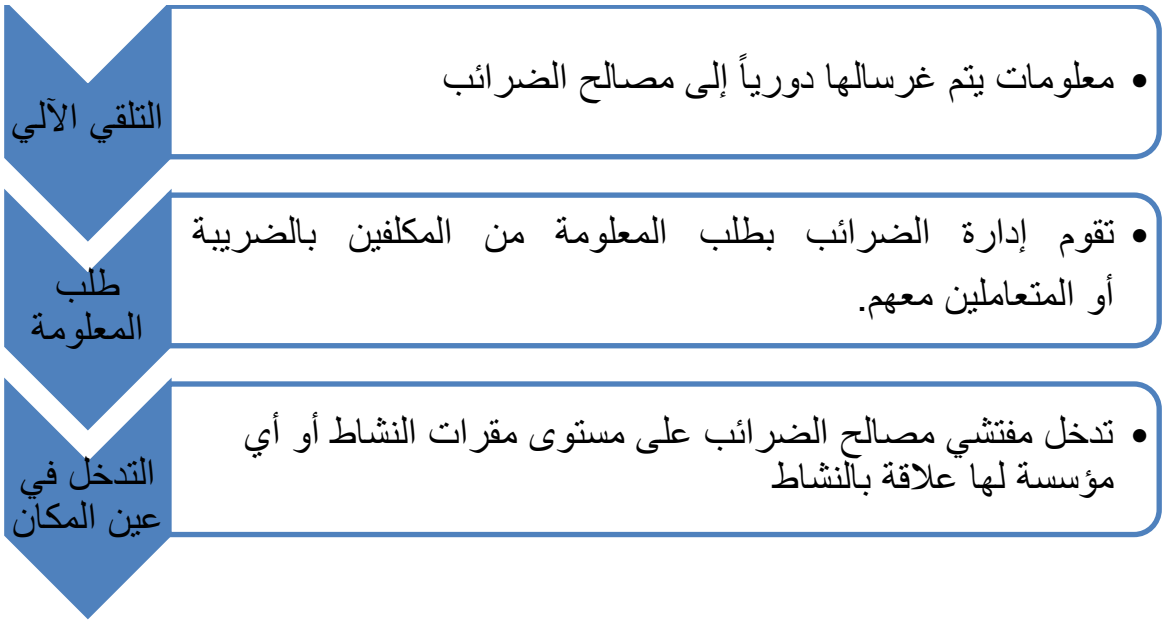
1-2 التجميع عن طريق طلب المعلومة :

تقوم إدارة الضرائب بطلب هذه المعلومة من مصادرها مثل : الجمارك، البلديات، الولايات، المؤسسات المالية والمصرفية، الجمعيات الرياضية، صناديق الضمان الاجتماعي، خزينة الدولة، الأمن الوطني، مؤسسات الجيش...الخ.

3-1 تجميع البيانات عن طريق التدخل في عين المكان :

عند إستحالة توفير المعلومة عن طريق الطريقتين السابقتين يمكن اللجوء إلى تدخل مفتشي وأعوان إدارة الضرائب في مكان ممارسة النشاط، والتدخل في أي مؤسسة أو شخص أو أي مكان يمكنه توفير المعلومة الجبائية، مثل كشف تلخيص لدى مصالح الخزينة، مصالح الجمارك، المؤسسات الخاصة أو العامة والإدارات ...الخ.

الشكل رقم (05): يوضع طرق تجميع البيانات الجبائية

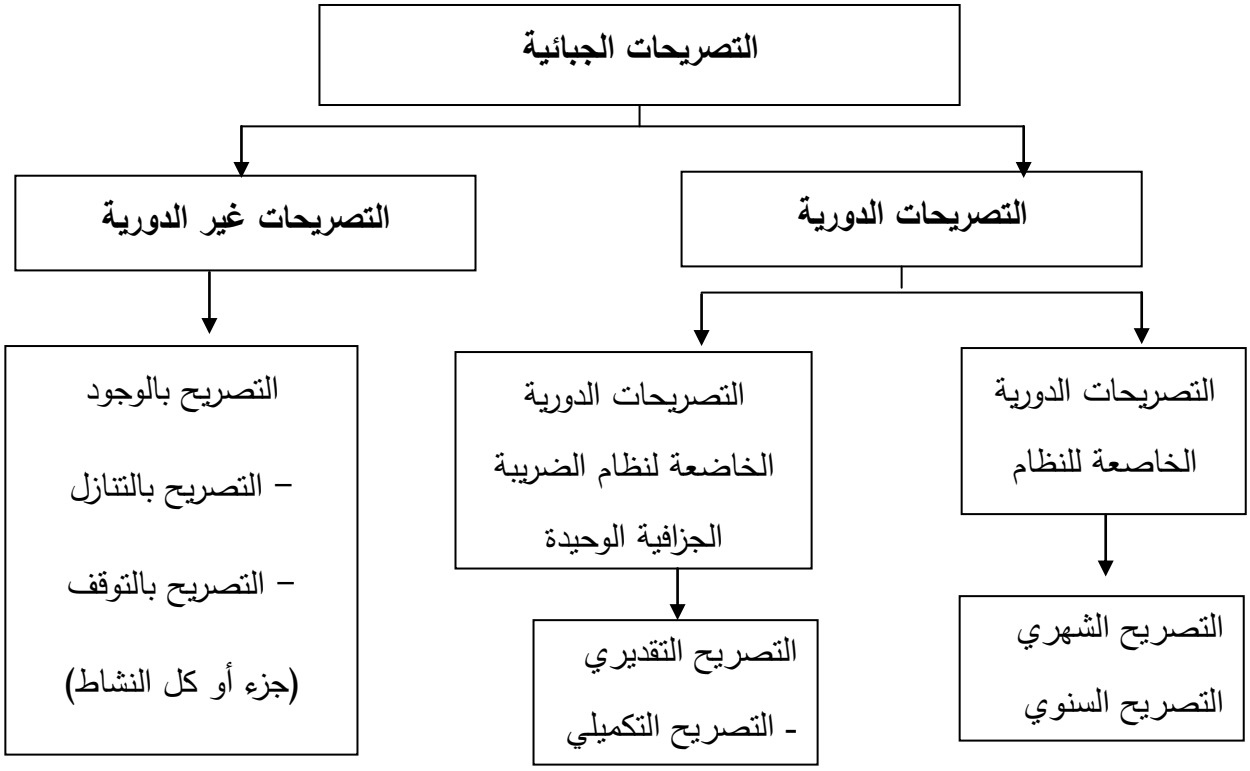


المصدر : من إعداد الطلبة بإستعمال المعلومات السابقة.

2- مصادر تجميع المعلومات الجبائية :

بما أن النظام الجبائي نظام تصريحي (يعتمد على تصريح المكلفين بمداخيلهم) فإن التصريحات تعتبر أهم مصدر من مصادر الحصول على البيانات الجبائية، ومهمة إدارة الضرائب تقتصر على الحجز في الأنظمة المعلوماتية والرقابة وكذلك المتابعة، والتصريحات هي وثائق قانونية توفرها مصالح الضرائب لتسهيل التواصل مع المكلفين ، ويوجد العديد من التصريحات سواء كانت شهرية، فصلية وسنوية ويمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (06) : يوضح أنواع التصريحات الجبائية.



المصدر : فلة محتال وأحمد بساس،**أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676- 2013) ، المجلد 11، العدد 02،جوان 2020، ص 68 .

3- العلاقة بين نظام المعلومات الجيائي ونظام المعلومات المحاسبي :

إن العلاقة وطيدة بين النظامين المعلوماتي المحاسبي والمعلومات الجبائي، فالأول يعتبر كقاعدة معلومات تمثل المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المالية اللازمة لتحديد الاعباء الضريبية على المكلفين بالضريبة، فإذا كان للمؤسسة نظام معلومات محاسبي كفء يمكن من توفير نوع الثقة والطمأنينة في القوائم المالية التي تحدد بدقة الوضعية المالية للمؤسسة والتي على أساسها يمكن التصريح بالنتائج المحققة، ومن ثم إعطاء معلومات صحيحة تحسب على أساسها الضرائب. ومن هنا يمكن القول أن التكامل بين النظامين هو وسيلة ضرورية من أجل ضمان كفاءة وفعالية للنظم المعلوماتية ككل سواءاً بالنسبة لإدراة الضرائب أو المؤسسة .مستوى المؤسسة.

المطلب الثالث– أثر التكنولوجيا على المعلومات الجبائية وعمليات الرقابة :

1– أثر التكنولوجيا على المعلومات الجبائية :

بعد عملية جمع وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة، فانه يتم ربطها بين جميع المصالح الجبائية لاستعمالها واستغلالها من طرف مصالح إدارة الضرائب في تحديد وعاء الضريبة وفي تحصيلها، وعليه فإن أثر التكنولوجيا على المعلومات الجبائية له العديد من الأوجه ويمكن التفصيل فيها كمايلي:

أ– من جهة إدراة الضرائب : إن البيانات التي تمت معالجتها إلكترونيا توفر لإدارة الضرائب العديد من المزايا منها:

– إعطاء معلومات موثوقة وبسرعة وسهولة؛

– إلغاء الصفة المادية عن العمليات الجبائية وتفادي الأخطاء والتلاعب اللذان يمكن حدوثهما عند إستعمال الملفات الورقية؛

– سرعة تبادل المعلومة الصحيحة بين مختلف الصالح التابعة لإدارة الضرائب؛

– التخفيض في تكاليف الإدارة خاصة بإستعمال الورق؛

ب– من جهة المكلفين: إن إستعمال التكنولوجيا من طرف المكلفين بالضرائب من شأنه أن يوفر عليهم الكثير من الوقت والتكلفة سواءاً، عند إستعمال نظام تكنولوجي محاسبي أو عند إستعمال التكنولوجيا للتصريحات القانونية وللتكنولوجيا عدة مزايا منها:

– إستعمال التكنولوجيا من طرف المكلفين يعد مصدر ثقة بالنسبة لإدارة الضرائب؛

– التكنولوجيا تسمح بتوفير وتقديم المعلومة الجبائية الصحيحة في وقت سريع؛

– البيانات المالية المعالجة تعد مصدراً مهما من مصادر المعلومات الجبائية؛

– إستعمال التكنولوجيا في الحسابات من شأنه إعطاء صورة دقيقة عن المعلومات المالية للمؤسسة؛

– الكنولوجيا توفر تأكيداً للمعلومة وطرق تحصيلها في حالة الشكوى والنزاع؛

1- أثر التكنولوجيا على عملية الرقابة الجبائية :

أمام التحديات التي يفرضها الواقع خاصة في ظل تنامي الإستعمال الكبير للتكنولوجيا والتقنيات في شتى مجالات النشاط، وكذا تزايد القناعات لدى العامة بأن التكنولوجيا هي الحل الأمثل والوحيد الذي يمكنهم من تسيير نشاطاتهم من كل مكان وفي أي وقت.

لقد أصبح لزاماً أن تلعب التقنية والتكنولجيا دورا بارزاً في إعطاء العملية الرقابية بعداً جديداً ومفهوما مغايرا للمفاهيم التقليدية لهذه العلمية، ويتضح ذلك من خلال ما تفرزه هذه العملية من نتائج إيجابية سواءاً في عمليات إكتشاف التدليس والغش أو في عمليات التصويب وكذا في عملية التحصل في حد ذاتها، من هذا المنطلق يمكن القول أن التكنولوجيا أثرت بشكل أكثر من إيجابي على عملية الرقابة الجبائية ونذكر بعض المزايا في هذا المجال كمايلي :

- الإتصال السريع والمباشر الذي أزال كل الحواجز التي تحد من عملية الرقابة؛
- سهولة الإطلاع والحصول على المعرفة اللازمة في مجال الجباية؛
- قدرة هذه العملية على إكتشاف الأخطاء في بسرعة وسهول كبيرتين؛
- زيادة الموارد المالية المحصلة والتي كان سببها الرئيسي عملية الرقابة؛
- جعل عملية الرقابة في حد ذاتها تحقق الأهداف المرجوة منها؛

خلاصـة الفصـل :

لقد اثبتت تكنولوجيا المعلومات بما لا يدع مجالاً للشك أنها ركيزة أساسية ولاعب مهم في التنمية والتطور سواءاً بالنسية والمؤسسات أو حتى الإدارات والمصالح التي تربطها بها، هذا الأمر دفع ايضاً بالدول والشركات المصنعة للتكونولوجيا في الإستثمار فيها من أجل زيادة الإبتكار وزيادة الحصص في الأسواق العالمية وتحقيق أكبر الأرباح، هذا الأمر ساهم بطريقة معينة في خلق نوعين الممؤسسات، مؤسسة قادرة على التحديث وإمتلاك التكنولوجيات الجديدة وهذا خاصة في الدول المتقدمة، ومؤسسات غير قادرة على إمتلاك التكنولوجيات الجديدة بسبب عجزها المالي أو البشري الذي لا يمكنها من التحكم وإستخدام التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذي خلق فجوة بين المنظمات والمؤسسات من حيث القدرة على المنافسة والبقاء.

بشكل موجز جعلنا من هذا الفصل مدخلاً بسيطاً للتعريف بالتكنولوجيا عموماً وتكنولوجيا المعلومات خصوصاً، مبينين خصائصها، مزاياها، أهميتها والهدف منها، كما حاولنا تسليط الضوء على أهمية تكنولوجيا المعلومات والفرص التي توفرها من خلال الأنظمة المعلوماتية التي يمكن إعتمادها داخل المنظمات والمؤسسات والإدارات، هذه الأنظمة تحدث عنها بإسهاب من خلال تعرف نظام تجميع المعلومات المحاسبية ونظام تجميع المعلومات الجبائية، وبيننا أثر التكنولوجيا في جودة المعلومة المحاسبية والجبائية.

-الفصل الثاني-

الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

تمهيـــــد :

إن عملية الرقابة الجبائية هي وظيفة إدراية محضة من إختصاص مصالح مديرية الضرائب فقط، ذلك لما تقدمه هذه الإدراة من دور فعال في عمليات التحصيل التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة وتمويل مخططات وإستراتيجيات الحكومة، على إعتبار أن مداخيل الضرائب هي مورد من موارد ميزانية الدولة، هذا ما جعل منها محط إهتمام كبير من طرف المشرع الذي أولى لها عناية كبيرة في مجال وضع القوانين والتشريعات من جهة وتطوير وعصرنة الإدارة من جهة أخرى، حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء وظيفتها على أكمل وجه، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من عملية الرقابة ضامناً أساسيا لحسن وصحة العمليات المسجلة وضامنا أيضاً لطريقة إنجاز هذه العمليات.

لقد وجدت عملية الرقابة من أجل مكافحة والتصدي لظاهرة التهرب والغش الضريب، لذا فإن توفير الرقابة اللازمة بالإمكانيات المناسبة من شأنه ان يساهم في إكتشاف التلاعبات والتحريفات من طرف المكلفين بالضريبة بسرعة كبيرة وفي وقت قياسي الأمر الذي يسمح بتطبيق العقوبات على المخالفين لردعهم والحفاظ على حقوق الدولة.

ومن خلال الحديث عن الرقابة الجبائية سنحاول التطرق في هذا الفصل إليهم بصفة معمقة من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية؛
- المبحث الثاني: أشكال وآليات تفعيل الرقابة الجبائية؛

المبحث الأول– ماهية الرقابة الجبائية

المطلب الأول – مفاهيم عامة عن الرقابة الجبائية.

إختلفت وتعدد مفاهيم الرقابة الجبائية حيث أعطيت لها العديد من التعاريف حول قانونيتها ومشروعيتها وسنحاول من خلال هذا المطلب ذكر بعض التعاريف لها.

1– تعريف الرقابة الجبائية :

نجد من أهم التعاريف مايلي :

التعريف 01: يعرفها الاقتصادي فايول كما يلي: " الرقابة تقوم على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها" [1]

***التعريف 02:** كما يعرفها الدكتور فؤاد العطار " بأنها الوظيفة التي تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق مما إذ كان العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاءة في الوقت المحدد له".[2]

التعريف 03: – **التعريف 04:** أما المشرع الجزائري فلم يعرف الرقابة الجبائية بمفهومها النظري، بل ركز على الجانب الوظيفي لإدارة الضرائب فقد نص المشرع في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية على مهمة الإدارة الجبائية الخاصة بالرقابة بقوله : " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو

[1] منصور بن أعمارة، **دور المراقبة الجبائية و المحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد**، مقدمة لنيل شهادة الماجيستي في المحاسبة، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص85.

[2] حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 1998 ، ص 13

إتاوة، كما يمكنها أيضا أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها" .[1]

في الأخير يمكن إستنتاج التعريف التالي لمفهوم الرقابة الجبائية على أنه:

هي مجموع العمليات التي تقوم بها مصالح مديرية الضرائب من مراقبة ومعاينة صحة ومصداقية كل التصريحات والوثائق المقدمة من طرف المكلفين لتحديد الضريبة أو الرسم، والغرض منها كشف عمليات الغش والتدليس الرامية إلى التهرب من دفع الضرائب وكذا تقويمها.

المطلب الثاني : أهداف وأسباب وجود الرقابة الجبائية :

1- أهداف الرقابة الجبائية :

إن للرقابة الجبائية العديد من الأهداف الهامة، ذلك لما تلعبه من دور كبير في كشف الغش والتدليس والمساهمة في عمليات التقويم ، ويمكن القول أن الأهذاف بمكن إستنباطها من التعاريف السابقة وسنحاول على سبيل الذكر وليس الحصر سرد بعضها كما فصلها الباحثون في هذا المجال كمايلي :

1-1- الهدف القانوني :

هو التأكد من مدى سلامة ومطابقة القوائم المالية للمكلفينالضريبة مع القوانين والتظيمات، لذا فإن الدور القانوني للرقابة الجبائية هنا هو ال حرص على إثبات خلو العمليات من أي إنحرافات أو مخالفات المقصود منها التهرب الضريبي.

[1] المادة 18، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2020، ص08.

1-2- الهدف الإداري :

يتجلى الهدف الإداري من خلال الدور الذي تلعبه مصالح مديرية الضرائب في توفير الخدمات والمعلومات، التي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية :

- الإدارة تساعد في التأكد من مدى غلتزام المكلف بالضريبة بتطبيق القوانين والتنبيه إلى أي خلل أو نقص في تطبيقها.

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الضرائب في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عنها.

- تسمح عملية الرقابة بإعداد الإحصائيات المتعلقة بتتبع ظاهرة التهرب الضريبي. [1]

1-3 – الهدف الإقتصادي والإجتماعي :[2]

من الناحية الإقتصادية تهد ف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العمومية وحمايتها من التلاعب والسرقة، ومن أي شكل من أشكال الضياع، لضمان تدفق إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الإعتمادات المالية المتاحة للإنفاق العام ،مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصادوالجباية.

أما من الناحية الإجتماعية فهي تهدف إلى منع ومكافحة إنحرافات المكلف بالضريبة من كل صور التلاعب والإهمال والتقصير، في أداء إلتزاماته وتحمل واجباته تكريساً مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة.

[1] لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل،2016، ص 74 .

[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام :المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، ط1، عمان،2000 ، ص16

2- أسباب الرقابة الجبائية :

عند طرح السؤال المتعلق بجدوى القيام بالرقابة الجبائية فإنه إلى ذهم القاريء مباشرة مكافة التهرب الضريبي، غلا أن الواقع الحالي يثبت أن أسباب الرقابة الجيائية تتعدى هذا السبب إلى عدة اسباب أخرى منها :

2-1 وسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية : هي وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض ويصرح بها لإدارة الضرائب، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمان مصداقيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة بين المكلفين.

2-2 وسيلة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي : نظرا لعدة أسباب يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التخلص أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية ، أي ما يعرف بظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، لذا فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تملك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي ووسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية. [1]

2-3 الرقابة الجبائية كوسيلة لتدنئة الخطر الجبائي : تسمح الرقابة الجبائية بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي، أين تكون المؤسسة قد ارتكبت أخطاء ومخالفات ذات طابع جبائي أو محاسبي، كما تسمح بالقيام بتشخيص جبائي للمؤسسة، من خلال معرفة وضعيتها الجبائية وتأثيرها على الوضعية المالية لها. [2]

---

[1] مصطفى عوادي، يونس زين: الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مطبعة صخري طبعة مزيدة ومنقحة، الوادي، الجزائر، 2010 ، ص11 .

[2] صالح حميداتو : دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم تجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 182.

المطلب الثلث – مبادي الرقابة الجبائية.

إن أساليب تنفيذ الرقابة الجبائية مهما تميزت بالصرامة والردع، فإن هذا لا يعفيها من الحاجة إلى إرساء مباديء وأطر أساسية يتم من خلالها توضيح الضوابط الجبائية ذات الفعالية في الميدان، ذلك بالعمل على تغيير النظرة إلى الجبائية وتوعية المكلفين بحيث يمكن أن تغير ذهنياتهم ونظرتهم لها، ويمكن تصنيف المبادي إلى مايلي :

1- مبدأ إقامة نظام جبائي محكم :

إن غموض أي نظام جبائي وتعقد تنظيماته ومواده القانونية من شأنه أن يؤدي إلى التشجيع على الغش الضريبي مما يتسبب في فقدان السيطرة على الظاهرة، عليه فإن تعديل النظام الجبائي وتحسين جهازه الإداري يعد من المباديء الأساسية للحدم من هذه الظاهرة، لذا نجد أن معظم التشريعات الجبائية هدفها هو إرساء هيكل ضريبي محكم يتماشى وتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق صياغة التشريعات الجبائية صياغة تتسم بالبساطة و المرونة ومن ثم لابد من :[1]

- تبسيط النظام الجبائي؛

- عدالة النظام الجبائي؛

2- مبدأ إرساء الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة : [2]

يتم ذلك من خلال تقديم الإدراة ليد المساعدة للمكلفين بالضريبة في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، وكذا وضع تحت تصرفهم مطويات إعلامية تتضمن مستجدات وتغييرات التشريع الجبائي وشرح الإجراءات الجبائية مثل أوقات التصريح، الدفع، اساليب

[1] Michel Bouvier, Marie Christine, L'administration fiscale en France ,PUF, Paris, 1998 , P48.

[2] العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص 109.

الطعة، وطرق المنازعات إضافة إلى الوثائق والمستندات اللازمة لإجراء التحقيق والمراقبة وذلك من خلال إنتهاج جملة من السياسات الإعلامية والتي نلخصها في مايلي :

- إنشاء فضاء إعلامي؛

- تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة؛

3- مبدأ ترقية الإدارة الجبائية :

إن كل التشريعات والإجراءات المتبعة للتحصيل الضريبي لا تحقق القعالية المرجوة إن لم تكن الأداة التنفيذية والمتمثلة في مصالح إدارة الضرائب على مستوى عالي من الكفأة والتنظيم والفعالية، لذلك فإن الفقهاء في الجباية نسبوا مشكلة الغش الضريبي إلى عدم فعالية النظام الجبائي المعمول به، والتي تتطلب وجود هيكل إداري عصري أساسه تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني- آليات وأشكال تفعيل الرقابة الجبائية

المطلب الأول- آليات الرقابة الجبائية

لقد وضع المشرع الجبائي كل الأطر القانونية لعملية الرقابة الجبائية، حيث فوض لمصالح إدارة الضرائب سلطات كافية تسمح لها القيام بمهامها الرقابية بناء على تصريحات المكلفين بالضريبة، فإدارة الضرائب تتمتع بكل الحقوق القانونية للقيام بعملية الرقابة الجبائية على أكمل وجه، والتي نذكر منها ما يلي :

1- حق الرقابة :

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة لمصالح إدارة الضرائب للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبة من قبل المكلفين، فحق الرقابة يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المكلفين لمراقبة كل بغية التحقق من صحتها ونزاهتها، كما تخضع الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة ومعروفة من قبل الأعوان المدققين وكذا المكلفين بالضريبة لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه العملية وكذا التقويمات الضريبية المترتبة عنها، ومن أهم ما جاء به قانون الإجراءات الجبائية في حق الرقابة نجد :

- تراقب الإدارة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض الضريبة أو الحق أوالرسم؛
- يمارس هذا الحق على المؤسسات الإدارية والهيئات العمومية التي تدفع أجوراً أو أتعابا؛
- يراقب المفتش التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا مع دراسة الوثائق المحاسبية.[1]

2 - حق الإطلاع :

يسمح بحق الاطلاع لأعوان مصالح إدارة الضرائب، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات سعيا لجلب المعلومات والكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة من المكلفين، وحسب

[1] المادتين 18 و19، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2015، ص 10

القانون ذاته إن ممارسة هذا الحق يحفظ لمصالح الخزينة العمومية على أن تفيد وتساعد كل الجهات المعنية بالإطلاع لاستقصاء المعلومات اللازمة للسير المحكم لأداء المهمة، وفي حالة الرفض أو إخفاء بعض الوثائق والمعلومات تسلط عليهم عقوبات مالية، ومن بين الجهات المعنية بالاطلاع نجد:

– الإدارات والهيئات والجماعات المحلية بمختلف مستوياتها والمؤسسات التربوية؛

– مصالح الضمان الاجتماعي والمحافظات العقارية مع الجهات القضائية وحتى الموثقين والمحضرين القضائيين؛

– مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الطابع المالي مثل االبنوك، مصالح البريد، الصناديق الخاصة؛

3– حق المعاينة :

يجوز لأعوان الإدارة الضريبية القيام بكل التحقيقات والمعاينات التي تبدو لهم ضرورية في المحلات المهنية وأماكن نشاط المكلفين بالضريبة [1].

عندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية يمكن لإدارة الضرائب أن ترخص ضمن شروط مبينة للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية، التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة. [2]

لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه، ويجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول إدارة الضرائب المؤهل، وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبررها المعاينة، وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

[1] المادة 22، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره ص 15

[2] المادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص17

– تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة، والأماكن التي ستتم معاينتها؛

– العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها؛

– أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفلتهم؛

تتم المعاينة وحجز الوثائق والأملاك التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية تحت سلطة القاضي، ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية. [1]

4- حق الاسترداد :

ويقصد به التقادم أي يحقللإدارة الضريبة إستدراك وتصحيح حالات النسيان والنقائص لمختلف التصريحات الضريبية المكتتبة، يحدد الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة بأربعة (04) سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية، وهذا بالنسبة للآتي:

– تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها، والقيام بأعمال الرقابة؛

– قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الضريبي. [2]

المطلب الثاني- أشكال الرقابة الجبائية :

1- الرقابة الداخلية (العامة):

تتم على مستوى مفتشيات الضرائب ويمكن التمييز بين نوعين من الرقابة العامة الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق وتتم هذه المراقبة على شكل فحص تمهيدي وهو ينجز من غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة

[1] المادة 35، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 17

[2] المادة 39، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 21

1-1- الرقابة الشكلية :

إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقيق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتحدد بالخصوص في التحقيق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح، مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف، أو تصحيح الأخطاء الحساسة التي تأتي من ترحيل المجاميع والأرصدة، وعليه أن هذا النوع من الرقابة الجبائية يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة ومصداقية التصريحات المقدمة دون التعمق في محتواها.

أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات التي يقوم المفتش بطلب مزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، بهدف تقديم الرقابة الشكلية فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو تحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الأولية تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية الموالية.

1-2- الرقابة على الوثائق:

تهتم الرقابة على الوثائق بفحص الملف الجبائي للمكلف فحصاً شاملا وإنتقاديا، يقوم المحقق بتصحيح الأخطاء الظاهرة في التصريحات والعاجزين عن الوفاء منهم بالاعتماد على المعلومات والتدابير الشفوية أو الكتابية المقدمة إلى الإدارة الجبائية "يراقب المفتش التصريحات ويطلب التبريرات...." [1]

[1] لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كمية العموم الاقتصادية، 2011 ص22 .

ويتمثل الهدف من الرقابة على الوثائق فيما يلي [1]:

– قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبة والمقدمة من طرف المكلف بالضريبة؛

– طلب معلومات إضافية من طرف المكلف؛

– التأكد من معدلات الضريبة في كل نشاط.

2 – الرقابة الخارجية (المعمقة):

وهو الشكل ثاني من أشكال الرقابة الجبائية، وتعد الرقابة المعمقة رقابة خارجية أي الرقابة في عين المكان أي تكون في الأماكن التي يزاول المكلفون بالضريبة أنشطتهم وتهدف إلى التأكد من صحة المصرح به من المعلومات عن طريق الفحص الميداني للوثائق والدفاتر المحاسبية وهذا بغرض مقارنة بين ما صرح به وما هو موجود في الواقع، وإن الهدف الأساسي لهذا النوع من الرقابة هو استدراك من التهرب الضريبي واستمرار للرقابة على الوثائق، حيث تقوم مديرية البحث والمراجعات على المستوى المركزي ببرمجة المكلفين الخاضعين للرقابة بناءا على اقتراحات المديرية الولائية ومعلومات أخرى بحوزتها ويتم انتقاء الملفات الواجب مراقبتها على عدة مؤشرات أهمها:

– ممارسة نشاط مشبوه من حيث التهرب.

_ التصريح بوضعية رصيد دائن لسنوات متتالية.

– تصريح بنتيجة محاسبية (خسارة) لعدة سنوات متكررة.

– أهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع أرقام الأعمال المحققة.

– مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل، أو المسير، أو الشركاء.

– التغيير الدائم لمكان النشاط التجاري.

– طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتوج في السوق[2].

[1] عباس عبد الرزاق، **التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012ص2.

[2] بن عمارة منصور، **أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دارة الهومه**، جامعة باجي مختار، عنابة، ص42–43.

ويتضمن هذا النوع من الرقابة ثلاث أنواع وهي :

2-1- التحقيق المحاسبي :

نصت المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لاعوان الإدارة الجبائية تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

إن التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقفلة.

يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة. [1]

ولا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا،عن طريق إرسال أو تسليم أشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، ويستفيد من أجل للتحضير ألا يقل عن 10 عشر أيام من تاريخ استلام الإشعار، ويشترط كذلك أن يتضمن الإشعار بالتحقيق هوية ورتب المحققين، وتاريخ وساعة التدخل والفترة محل التدقيق والضرائب المعنية بالتحقيق، والوثائق التي تخضع للتحقيق، ويجب أن يتضمن الإشعار كذلك عبارة أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار أثناء التحقيق، ويسلم هذا الإشعار في بداية عمليات الرقابة.

كما يسمح القانون للمحققين إجراء مراقبة مفاجئة بهدف المعاينة المادية للعناصر الطبيعية استغلال أو التأكد من وجود وثائق محاسبية وحالتها.

و لا يمكن أن يستغرق التحقيق في عين المكان أكثر من ثالثة أشهر فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها يتجاوز **1.000.000** دج بالنسبة لكل سنة محقق فيها.

[1] المادة 20-01، **قانون الإجراءات الجبائية**، المرجع السابق، ص

– كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز **2.000.000**دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

– ويمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر كما يلي:

– مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها لا يتجاوز **5.000.000** دج بالنسبة لكل سنة محقق فيها.

– كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز **10.000.000** دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها، والذي يجب أن تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات تسعة (09) أشهر.

2-2 التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية :

عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيق للمكلف بالضريبة والدخل المصرح به. [1]

وحسب نص المادة **21** من قانون الإجراءات الجبائية، "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، وذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى.

كما تفرض هذا النوع من الرقابة على الأشخاص الذين لم يتم إحصاؤهم عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة[2].

[1] ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص19.

[2] المادة21، قانون الإجراءات الجبائية، المرجع السابق، ص13.

ولا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق معمق في مجمل الوضعية الجبائية دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفق بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، ويستفيد من أجل للتحضير لا يقل عن 15 يوم من تاريخ استلام الإشعار، ويجب أن يتضمن الإشعار كذلك عبارة أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار أثناء التحقيق، ويسلم هذا الإشعار في بداية عمليات الرقابة، ولا يمكن أن يتجاوز التحقيق مدة سنة كاملة إبتداءا من تاريخ استلام الإشعار[1].

3 – التحقيق المصوب :

ونصت عليه المادة 20مكرر1 من قانون الإجراءات الجبائية : "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

ويتم كذلك التحقيق عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية". [2]

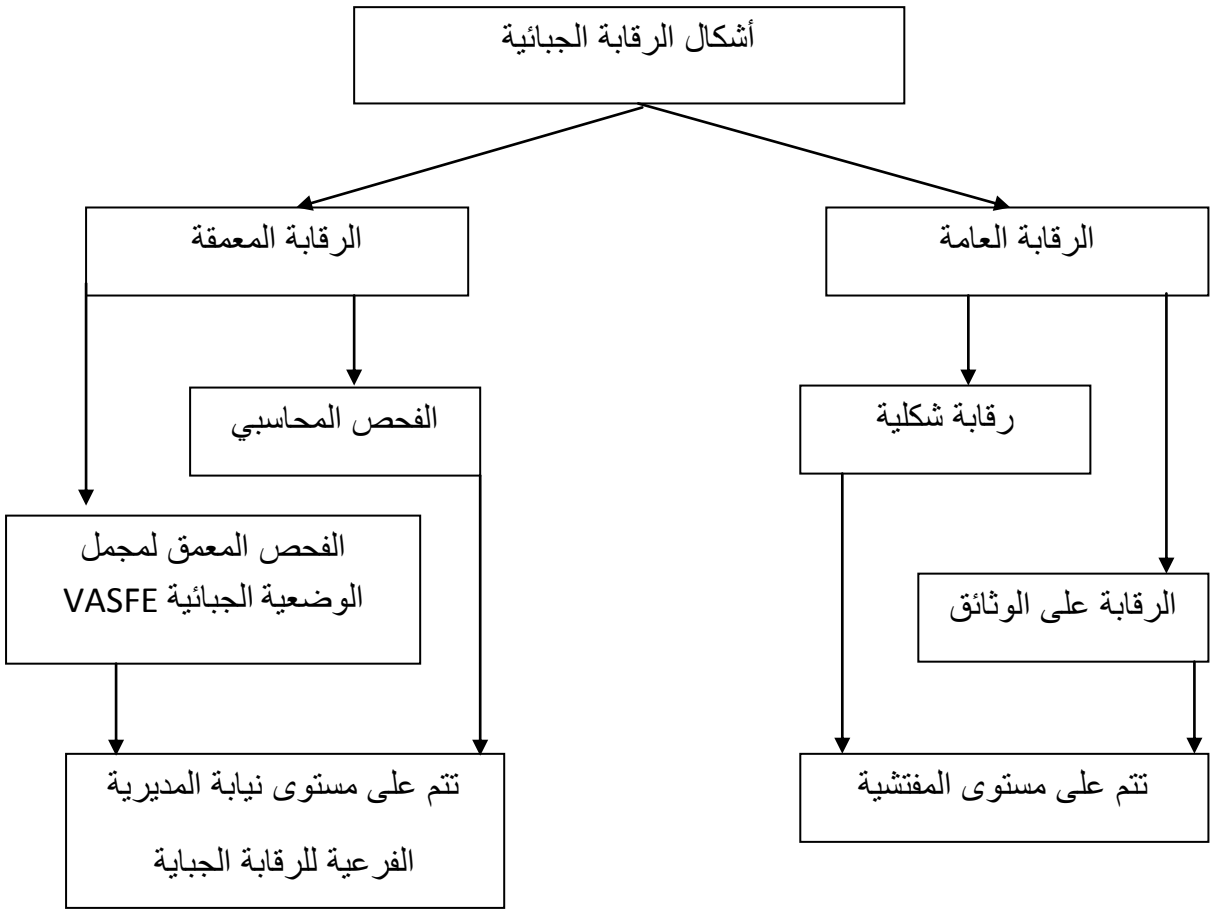
أثناء هذا التحقيق، يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود وصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق، لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال، فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

[1] مصطفى عوادي، نصر رحال، مرجع سابق، ص34.
[2] قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص11.

يعتبر هذا الإجراء أقل إلزاما بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال والنتائج المصرح بها، إذ يطالب المكلف بالضريبة بتقديم الوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة بالرقابة.

ونستطيع أن نعرف التحقيق المصوب كذلك بأنه :"إجراء لرقابة مستهدف أقل إرهاقا للمكلف بالضريبة والمحقق أكثر سرعة وأقل مدى من التحقيق المحاسبي، حيث يتحقق من الوثائق والقيود المحاسبية والوثائق المبررة لنوع واحد من الضريبة أو الرسم أو عدة أنواع ليس كل الضرائب والرسوم، أو لنوع واحد من رقم الحساب سواء في الأصول أو في الخصوم، أو جدول حساب النتائج أعباء أو نتائج، لفترة يمكن أن تقل عن سنة ولا تزيد عن 03 سنوات.

الشكل رقم (07) : يمثل أشكال الرقابة الجبائية



المصدر :المطوية رقم 01 لسنة 2002 لمديرية الضرائب لولاية البلدية ص 20

المطلب الثالث– دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية :

1– دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية :

بما أن عملية الرقابة هي وظيفة إدارية بحتة مرتبطة بمجموعة من الوظائف الأخرى، فإن هده العملية بأمس الحاجة إلى معلومات رقابية تسمح بتحقيق الهدف الرقابي بطريقة سهلة وسريعة وبفعالية وكفئة كبيرتين، لهذا فإن التكنولوجيا تساعد على إنشاء نظام معلومات جبائي يمكن من توفير المعلومات اللازمة لعمليات الرقابة.

تظهر المكانة التي يحظى بها نظام المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال الدور الذي يلعبه هذا النظام في زيادة دور وأداء وكفئة إدارة الضرائب، من خلال وضع تصور عملي لعصرنة هذه الإدارة والعصرنة هنا يقصد بها إدخال التكنولوجيا على كل المستويات، بدءاً من تعريف المكلفين بالضريبة، طريق التواصل معهم وصولاً إلى معالجة المعلومات المتحصل عليها من المكلفين وتحديد الأوعية الضريبية دون أن ننسى الجانب البشري الذي يحتاج هو أيضاً إلى إعادة هيكلة وتكوين.

من هذا المنطلق يتضح أن هناك مجموعة من الخطوات الواجب إتخاذها من أجل أن تلعب التكنولوجيا دوراً واضحا في عمليات الرقابة الجبائية، وهذا يقودنا إلى ما ذكر في الفصل الأول من هذا الموضوع فيما يتعلق بمكونات تكنولوجيا المعلومات .

2– عصرنة الإدارة :

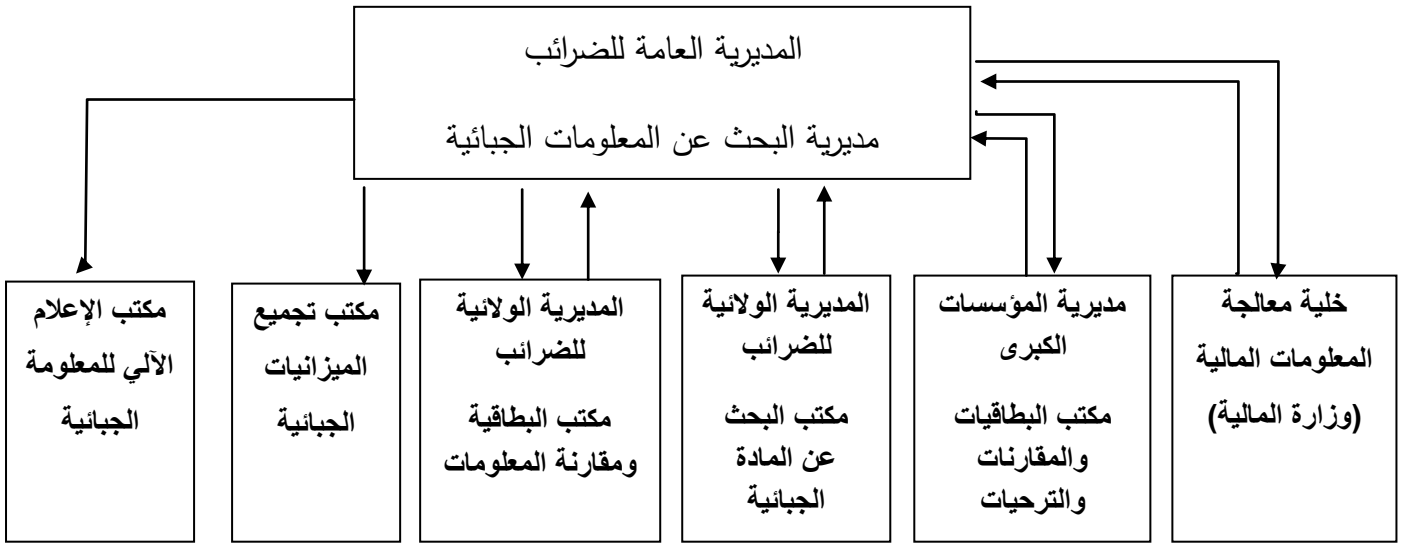
إن عصرنة الإدارة هي بيت القصيد في عملية الرقمنة بصفة عامة، وذلك لما تلعبه هذه الأداة من دور فعال في عملية الرقابة التي هي عمل وظيفي من إختصاص إدارة الضرائب، وتشمل كلمة العصرنة العديد من النواحي منها :

– إدخال واستعمال الكمبيوتر (الإعلام الآلي) في كل مصالح إدارة الضرائب. وهي القاعدة الأولى التي تعتمد عليها عملية إنشاء الشبكات مهما كان نوعها وتلعب دورا مهما في غرسال وإستقبال المعلومات.

– إستعمال البرمجيات والتطبيقات في مجال الضرائب، ذلك أن ملفات المكلفين بالضريبة يجب أن تكون برمجتها عملية إلكترونية محضة، مما يسهل عملية تحليل المعلوما وتسجيلها وأرشفتها..

– إستغلال الشبكات المختلفة خاصة شبكة الإنترنيت سواءاً في ما بين مصالح الإدارة وللتواصل مع المكلفين بالضريبة، ولتوضيح الصورة أكثر يمكن تتبع (Réseau) ربط المصالح الضريبية المركزية والمحلية بنظام الإعلام الآلي مسار المعلومة الجبائية على المستوى الوطني في الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : يوضح وضع شبكات الربط بين المصالح



المصدر: ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من أثار الأزمة، مداخل بالملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية، جامعة سطيف، 2009، ص 18.

3– رقمنة المكلفين :

تعني الرقمنة هنا إنشاء الترقيم الجبائي لكل المكلفين بالضريبة والترقيم الجبائي يسمح لكل مكلف بأن يكون له رقم وحيد على المستوى الوطني تحجز فيه معلوماته، ما يميز هذا الشكل من الترقيم ويجعله ذو أفضلية نسبية هو بساطته من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بإجراء إحصاء مركزي لدى المكلفين، مما يسهل عمل الإدارة ويقلل من تكاليف

جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالمديريات والمفتشيات الجهوية أو حتى التنقل إلى عين المكان أن تطلب التحقيق في المحاسبة ذلك . [1]

4- تنمية قدرات الإطار البشري :

يعتبر الجانب البشري أحد الركائز المهمة في عملية الرقمنة نظراً للدور الذي يلعبه كمحرك للتكنولوجيا، لذا وجب تحضيره وإعطاؤه التكوين المناسب حتى يستطيع التحكم في التكنولوجيا.

في الأخير إن توفير كل هذه العناصر على مستوى إدارة الضرائب من شأنه أن يساهم بدور كبير جداً في العمليات الجبائية بصفة عامة وعمليات الرقابة بصفة خاصة، ذلك لما توفر التكنولوجيا من تسهيلات وضمانات ومصداقية في المعلومات الناتجة عن إستعمال النظام التكنولوجي، وإن توفر هذا النظام يمكن أن يساعد الهيئات الرقابية من الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية الرقابة وهو الحد من الغش والتهرب الضريبي.

5- التوافق مع البيئة :

هذا يعني أن يكون النظام الجبائي المطبق متوفقاً في مبادئه واسسه مع البيئة التي يطبق فيها وما تتميز به من قيم وأنماط ثقافية وإقتصادية وكذا التركيبة النفسية للمجتمع، وعند تحقيق هذا العامل يزيد من قبول فرض النظام الضريبي لدى المكلفين ومن ثم زيادة الوعي والإحساس بتحمل المسؤولية لدى المكلفين في أداء واجباتهم.

6- القدرة على تعبئة وتوظيف الموارد :

وهي قدرة النظام على جعل الضريبة تطبق على كل الفوائض الإقتصادية المتاحة، وكذا قدرة هذا النظام على التوظيف الجيد لهذه الموارد بما يسمح من السيطرة على تسربها وإنفاقها في مواضعها بطريقة رشيدة.

[1] عيسى بولخوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي**، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،موسم 2003، ص9

خلاصـة الفصـل :

إن الغش والتهرب الضريبي كان ولا يزال حافزا قويا لتطوير عمليات الرقابة الجبا ئية التي تعتبر الضامن الوحيد للوقوف سداً منيعاً في وجه المتهربين، حيث تسمح الرقابة بالتدقيق في العمليات المحاسبية التي تم على أساسها تحديد الوعاء الضريبي.

ومن خلال الإسهاب بهذا الفصل في الحديث عن ماهية الرقابة الجبائية، يتضح أنه أصبح من الضروري بل إلزامي على مصالح وزارة المالية ممثلة في مديريات الضرائب أن تعمل على تطوير نظام المعلومات الجبائية، بإستغلال الميزات التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات من الوصول إلى تفعيل عمليات الرقابة بالشكل الذي يسمح بالزيادة من جودة ومصداقية المعلومات التي يعتمد، حرصا على ضمان عمليات التحصيل.

ـالفصل الثالث ـ

دراسة حالة
مديرية الضرائب لولاية تبسة

تمهيـــــد :

بعد الإنتهاء من الفصلين الأول والثاني الذين تم تخصيصهما للتعريف بالمتغيرين الرئيس والثانوي لهذه الدراسة و اللذان من خلالهما يمكن القول أننا حاولنا الإلمام با لجانب النظري للموضوع، وذلك من خلال الحديث بإسهاب عن تكنولوجيا المعلومات وعن الرقابة الجبائية.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة الحالة، حيث تم غختيار مديرية الضرائب لولاية تبسة والتي تعتبر الإدارة المركزية المشرفة على قطاع الضرائب أو يمكن القول أعلى هرم في السلطة الجبائية على مستوى الولاية، هذه الأهمية التي إكتسبتها من خلال المهام الموكلة لها، فهني تهتم بكل صغيرة وكبيرة في هذا القطاع، كما أننا حاولنا خلال هذه الداسة التركيز على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بصفتها اللاعب الرئيسي في عملية الرقابة ككل، وبناءً على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى مايلي:

- **المبحث الأول** : مدخل إلى مديرية الضرائب لولاية تبسة
- **المبحث الثاني** : واقع وآفاق تطبيق تكنولوجيا المعلومات بمديرية الضرائب لولاية تبسة.

المبحث الأول : مدخل إلى مديرية الضرائب لولاية تبسة

كل هيكل تنظيمي يتحكم في نتائجه ويتطور وفق المتغيرات التي تتلاءم معها، ومديرية الضرائب بتبسة كغيرها من الأشخاص المعنوية لها إدارة مركزية، وبالرغم من أن الإدارة العليا تسعى إلى تحديث الهيكل التنظيمي على مستوى كل ولايات الوطن، إلا أن ولاية تبسة إلى غاية 2017، لازالت تعمل وفق النظام القديم، مفتشيات، قباضات، ومديرية تحتوي مصالح ومكاتب، وقد تم تحيين الهيكل التنظيمي الضريبي سنة 2018 بإنشاء مركز ضرائب (CDI)، ومركز جواري للضرائب (CPI) في البلديات الكبرى، ولعل نتائج التحصيل الموجه للتنمية المحلية خلال 2018 عرفت نقلة نوعية لأن الهدف هو الرقي بالتحصيل الموجه للتنمية المحلية.

المطلب الأول التعريف بمديرية الضرائب لولاية تبسة :

1- النشأة : المديرية الولائية للضرائب هي إدارة عمومية تعتبر أكبر وأهم هيئة جبائية على مستوى الولاية، ومن هذا يتبين لنا مدى كبر دورها ومساهمتها في النظام الجبائي ككل، وقد تأسست المديرية الولائية للضرائب بتبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991، المتضمن التنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية لمعدل والمتمم، وتضم هذه المديرية خمس (05) مديريات فرعية هي : [1]

- المديرية الفرعية للعماليات.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.

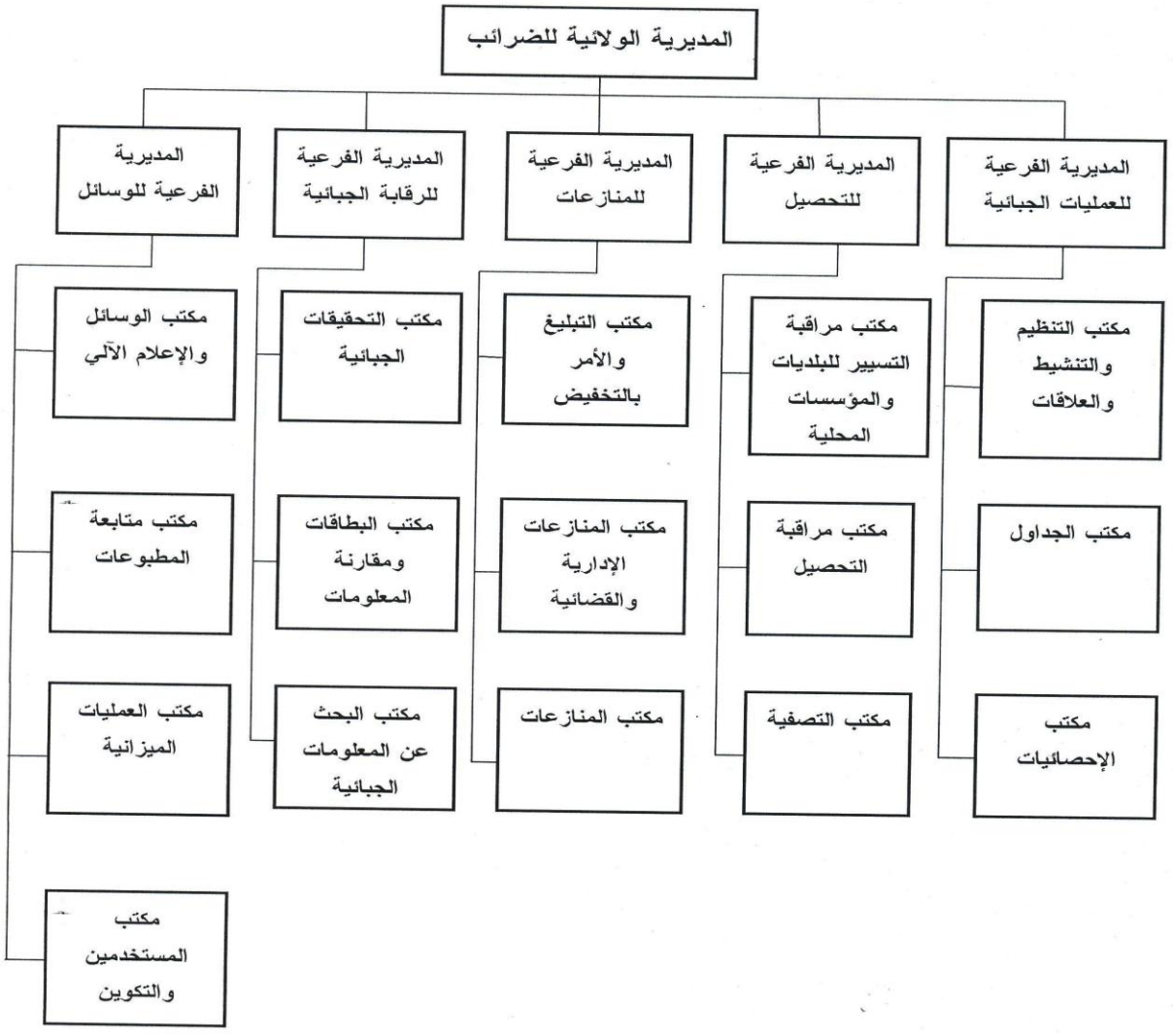
كما تضم هذه المديرية أيضا (12) مفتشية منها : (10) تختص بتأسيس وفرض الضرائب والرسوم الجبائية (خاصة بالوعاء الضريبي)، و(02) الأولى مفتشية الضمان

[1] https://www.mfdgi.gov.dz

والأخرى مفتشية التسجيل والطابع، (10) قباضات تختص بتحصيل مختلف الضرائب الرسوم الجبائية موزعة على إقليم دوائر تبسة ، وللتعريف أكثر بالمديرية أنظر الهيكل التنظيم المبين في الشكل التالي :

02- الهيكل التنظيمي :

1/الشكل رقم (09) : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق الإدارة.

المطلب الثاني : مهام وأهداف المديرية الولائية للضرائب :

1- مهام مصالح المديرية الولائية للضرائب

كما قلنا سابقا أن المديرية الولائية جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العام للضرائب فهي القاعدة الأساسية له، فعلى هذا المستوى يتم جمع المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة ويتم متابعتهم والسهر على تطبيق القوانين الجبائية حسب التشريع المرسل إليهم من قبل المديرية الجهوية التابعة لها وهي تضطلع بمجموعة من المهام مقسمة حسب التقييم الفرعي للمديرية ومصالحها وتحتوي وفق التشريع على مديريات فرعية ومكاتب تصب في مجملها على السير الحسن للمرفق العمومية ونذكر بعض المهام لكل مديرية فرعية كمايلي :

1-1 : المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : تنقسم إلى 03 مكاتب :

- **مكتب الجداول :** ويقوم بالأعمال التالية

- المصادقة على الجداول التي تمت تصفيتها من الضرائب والرسوم من طرف مركز الإعلام الآلي.

المصادقة وتحصيل الجداول تسعيرة المطبوعات وسندات التحصيل بالإضافة الفردية أو الجماعية للمؤسسات من طرف المفتشيات ومصالح التحقيقات المحاسبية

- المحافظة وتحسين دفاتر مسح الأراضي.

- استلام وترتيب الجداول العامة.

- إعداد وتسليم نسخ ثانية من الإنذارات

مكتب الإحصائيات : مكلف ب:

- استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل المقدمة من طرف الهياكل الأخرى للمديرية الجهوية.

- إعداد وإبلاغ الجماعات المحلية والهيئات المعنية بالمعلومات الجبائية الضرورية لتحضير ميزانياتها.

– متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالطريقة وفحص وضعية المكلفين بالطرقة المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية واتخاذ الإجراءات القسرية ضدهم وكذا اتخاذ التدابير الرامية إلى التصفية السريعة لأقساط الضريبة غير المحصلة.

– السهر على التصفية السريعة للتدابير الجمركية والعمولات الخارجية التي تكلفت بها قباضات الضرائب غير المحصلة على مستوى الولاية.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصالح الخزينة العمومية عند إبرام الصفقات لدى مكاتب التوثيق والسهر على التنفيذ السريع للإشعارات أو الغير مرسلة لهذا الغرض.

– مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة والسجل الخاص عبر سيل المبالغ.

– **مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العامة :**

– توزيع التعليمات والمناشير والمذكرات الواردة من الإدارة المركزية والمديرية الجهوية والمتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائي.

– متابعة ومراقبة تنفيذ وإنجاز برامج عمل مفتشيات الوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية والإحصاء الدوري والدقيق للمكلفين بالضريبة.

– ستقبال وإعلام وتوجيه الجمهور وإعطاء المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم الجبائي للمكلفين بالضريبة.

– تنسيق أشغال إجراءات تحديد أس الضريبة بالنسبة للمكلفين والخاضعين للضريبة التابعين للنظام الجزافي.

1-2 : المديرية الفرعية للتحصيل : تضم المكاتب التالية :

– **مكتب المراقبة والتحصيل** : مهامه تتمثل في :

– مراقبة وضعية تحصيل الموارد الجبائية وشبه جبائية والغرامات والعقوبات المالية محاصيل البلدية بصفة عامة تتكفل بتحصيله قانونيا قباضة الضرائب.

– تسجيل النقائص والمتأخرات المحتملة وتحديد الإجراءات التي من شأنها تصحيح أو إمتصاص هذه النقائص.

– متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة المهيمن وفحص وضعية المكلفين المتاخيرن في دفع مستحقاتهم واتخاذ الإجراءات ضدهم والتصفية السريعة للأقساط الضريبية الغير محصلة.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصالح الخزينة العمومية عند إبرام الصفقات لدى مكاتب التوثيق.

– التقييم الدوري لوضعية التحصيل الذي قامت به كل قباضة، ومعالجة النقائص المسجلة عند تصفية حالات التكفل والتأخير المسجل، وتحديد أسبابها واقتراح تدابير ترمي إلى إدراك الوضعية.

– مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ.

مكتب مراقبة التسيير للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية : مكلف بالأعمال التالية :

– مراقبة الميزانية الأولية والتراخيص المتعلقة بفتح الاعتمادات المخصصة للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية.

– مراقبة تنفيذ الإجراءات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات العمومية.

– تصفية حسابات التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية المقدمة من طرف محصلي الضرائب.

– **مكتب التصفية :** مكلف بما يلي :

– مراقبة عملية التكفل بمستخلصات الأحكام القضائية والقرارات فيما يتعلق بالغرامات والعقوبات المالية.

– استقبال الإحصائيات من القباضات الضرائب وإرسالها إلى الإدارة المركزية.

– مراقبة التدخلات المالية للقباضات.

– متابعة السيولة السنوية للتصفية المتعلقة بالغرامات والعقوبات المالية وتطبق بالإلغاء أو القبول خارج مدة التقادم طبقا للتشريع والتنظيم الجبائي الساري المفعول

1-3 : المديرية الفرعية للمنازعات : تضم المكاتب التالية :

– **مكتب الشكاوي** : مكلف ب:

– تلقي ودراسة واستقبال الشكاوي المتعلقة بتخفيضات الوعاء والتحصيل.

– الاستعانة بالمراقبة المحاسبية في مادة التسجيل.

– استقبال الشكاوي والغرامات والعقوبات.

– مساعدة المكلف على فهم الواجب الجبائي.

– **مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن** : مكلف بالمهام التالية:

– تلقي ودراسة الطعون المشكلة ضد قرارات المدير الولائي في مجال المنازعات وعرضها على لجنة المنازعات المختصة.

– تلقي ودراسة طلبات الاحتجاج على الزيادة التي مست الأسعار أو التهريب المصرح بها في مجال التسجيل وعرضها على لجنة المصالحة قصد البث والحكم فيها.

– النظر في الشكاوي المتعلقة بالمقاضاة والتخفيضات.

– النظر في الإعفاءات والرسوم الغير محصلة.

– الدفاع في المحكمة النيابية عن الإدارة ضد المكلف.

– اقتراح كل تدبير أو إجراء من شأنه المساهمة في تحسين الإجراءات المتعلقة بالمنازعات.

– تأسيس الطعون الخاصة بالاستئناف أمام الهيئات القضائية المختصة ضد القرارات والأحكام التي ليست في صالح الإدارة الجبائية والصادرة من الغرفة والمحاكم الإدارية التي تفصل في المسائل الجبائية.

– **مكتب التبليغ والأمر بالتخفيض** : هذا المكتب مكلف ب:

– إبلاغ المكلف بالقرارات المأخوذة اتجاه المديرية الولائية ولجان الطعن.

– تبليغ المكلف وكذا ل المصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المحاكم التي فصلت وبثت في المجال الجبائي، وفي إطار الإجراءات المدرجة أمام الهيئات القضائية.

– إعداد وتبليغ جداول الإحصائيات الدورية المتعلقة بمعالجة قضايا المنازعات إلى المكاتب المعنية.

– مراقبة وتأشير شهادات الإلغاء والتخفيض التي سلمتها مفتشيات الضرائب مثل الرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير مباشرة والرسوم المماثلة وحقوق التسجيل والطابع، وكل إيراد جبائي بصفة عامة تم تحصيله من مفتشية أو قباضة الضرائب.

– اقتراح كل تدبير من شانه المساهمة في تحسين الإجراءات الخاصة بالمنازعات.

1-4 : المديرية الفرعية للوسائل :المديرية الفرعية للوسائل تضم المكاتب التالية :

– **مكتب المستخدمين والتكوين** : مكلف ب:

– يقوم بمتابعة الموظفين.

– عقد ندوات وتنظيم استدعاءات للاجتماع وتولي أمانة اللجان المتساوية الأعضاء الخاصة بالموظفين.

– توجيه وتنظيم الأشخاص داخل المديرية.

– المساهمة في إعداد وإنجاز برامج تحسين المستوى وإعادة تأهيل الأعوان والموظفين

– المشاركة في تنظيم الشؤون الاجتماعية للموظفين.

– تطبيق الإجراءات الخاصة بضبط تعداد الموظفين وعقلنة مراكز العمل.

– **مكتب عمليات الميزانية** : المكتب يقوم بالعمليات التالية :

– القيام في حدود اختصاصاته بعمليات الالتزام والتصفية والأمر بصرف نفقات الخاصة بالتجهيز للمديرية الولائية للضرائب.

– تقييم احتياجات مصالح المديرية فيما يخص الاعتمادات الميزانية وإعداد تقرير شامل حول استهلاك هذه الاعتمادات.

- **مكتب الوسائل** : مكلف بـ :

- إقتناء الأثاث والمعدات واللوازم الخاصة بالمكاتب، والمواد المتعلقة بالتنظيف والصيانة الضرورية للسير الحسن لمصالح المديرية.

- تحديد أعمال الصيانة والإنجاز والإصلاح والتهيئة اللازمة للمحافظة على البنايات والتجهيزات الخاصة بالمديرية.

- المساهمة في عملية ضبط وتحسين المطبوعات.

- المحافظة في تنفيذ إجراء خفض الأرشيف.

- المساهمة في تنفيذ تدابير المتخذة لضمان أمن الموظفين والهياكل والعتاد والتجهيزات.

- القيام بجرد الأثاث والعتاد والتموينات غير قابلة للتلف والموضوعة تحت تصرف المديرية.

- مراقبة دفاتر الجرد على مستوى المفتشيات وقباضات الضرائب.

- الصيانة والمحافظة على هذه التجهيزات وتكوين مستعملي التطبيقات المعلوماتية والتنسيق مع المديرية الجهوية.

1-5 : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية :

بمقتضى المرسوم رقم 52 المؤرخ في 12 ج ولية 1998 تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في المديريات الولائية للضرائب وتتضمن (04) مكاتب وهي:

- **مكتب البحث عن المعلومة الجبائية** : ويتكون من رئيس المكتب وأعوان ولجنة البحث ويعمل على شكل فرق للبحث ودوره يتمثل في:

إعداد بطاقة خاصة بالجمعيات والإدارات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص الذين من المفروض أن تتوفر لديهم المعلومات التي تهم تأسيس وعاء الضريبة أو تحصيلها.

- برمجة وساطات لجمع المعلومات مع مفتشي الضرائب للبحث عن المعلومة الإدارية تقدير نشاطات المكتب وعرض الاقتراحات- .

- **مكتب البطاقيات ومقارنة المعلومات** : ويتمثل دوره فيما يلي:

-تسيير البطاقيات ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقياتها .

-التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة

-تقديم الآراء والمقترحات التي تهدف إلى تحسين المعلومات واستعمالها

-حفظ رزم العقود بجميع أنواعها وتسليم مستخلصات منها .

-تلقي المعلومات المتحصل عليها من المكاتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة – الخاضعة للضريبة وتصنيفها وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية.

– **مكتب المراجعات الجبائية (التحقيقات)** : يتمثل دوره في مايلي :

– متابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة.

– تسجيل المكلف ين بالضريبة في مختلف برنامج المراقبة.

– إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

– **مكتب التقييمات العقارية** : والذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بما يلي:

– استلام واستغلال عقود الملكية بالمقابل أو مجانا.

– المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية .

– متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدميا السلطات العمومية.

المطلب الثالث: أهداف المديرية الولائية للضرائب :

المديرية الولائية للضرائب بتبسة كغيرها من الإدارات المالية الأخرى تسعى وتسهر على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية والثانوية حيث أن الهدف الأساسي هو تنفيذ السياسة المالية للبلاد وتزويد ميزانية الدولة والميزانية المحلية بالأموال والسيولة، وتتمثل الأهداف الثانوية في مايلي :

1 – أهداف مالية واقتصادية:

– تهدف المديرية الولائية للضرائب إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة وحمايتها من كل ضياع وبأي شكل من الأشكال.

– ضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية من أجل تغطية جيدة للنفقات العامة.

– السهر على زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

– القيام بمختلف عمليات الرقابة المختلفة (رقابة على مستوى المفتشيات، رقابة على مستوى المديرية الولائية للضرائب).

2– أهداف قانونية وإدارية :

تتمثل في التأكد من مدى مطابقة سير مختلف التصرفات المالية للمكلفين والأعوان المحققين وفقا للقوانين والأنظمة.

– التركيز على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة هؤلاء على كل المخالفات والانحرافات التي يمارسونها.

– اتخاذ الإجراءات التصحيحية لأوجه الخلل والنقص التي تمس الجباية.

– اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم أثناء القيام بوظائفها.

– إعداد الإحصائيات الجبائية عن طريق مهام مختلف الفروع التابعة لها.

3– أهداف اجتماعية :

– تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل من الفوارق الطبقية عن طريق السهر على وقوف جميع المكلفين أمام الضريبة ومساواتهم.

– التقليل من الآفات الاجتماعية من خلال محاربتها لكل أنواع التهرب والغش الجبائي.

– تبسيط الإجراءات وميكانزمات فرض الضريبة.

– تقريب الإدارة من المواطنين بهدف تحسين العلاقة بينهما وبين المكلف باعتبار هذا الأخير زبون للإدارة الجبائية ويجب المحافظة عليه.

– السهر على تحقيق العدالة الجبائية والحد من الضغط أو العبء الضريبي على المكلفين من خلال حقق الطعن ولجان الطعن أو الجهات المعنية التي تسهر على تنفيذ ذلك.

المبحث الثاني: واقع وآفاق إستخدام تكنولوجيا المعلومات بمديرية الضرائب :

عند بداية التربص على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة، ومن خلال أول إحتكاك لنا مع الموظفين، كان أول سؤال تبادر إلى أذهاننا وطرحناه عليهم، هو أين انتم من تطبيق التكنولوجيا في هذا المجال، وقد كان رد فعلهم بالضحك على هذا السؤال، وكانت الإجابة التي نزلت علينا كالصاعقة " لقد قصدتم المكان الخطاء "، عندها فكرنا في تغيير المكان أو الموضوع، لكن الفضول سيطر علينا وكان لدينا دافع قوي في الإستمرار ومعرفة ماهي الأسباب وراء كل هذا التخلف، وقد كان هدفنا تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ودراسته ومعرفة أسباب تخلفه عن الركب.

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المستخدمة حاليا بالمديرية الولائية للضرائب.

إن الواقع اليوم بمديرية الضرائب لولاية تبسة لا يختلف كثيراً عن الأمس، حيث أن التكنولوجيا التي يتحدث عنها الجميع لا زالت غير موجودة، وقد إستطعنا في ظرف وجيز حصر التكنولوجيا المطبقة بالمديرية في تلك المواقع التي وضعتها المديرية العامة للضرائب من خلال شبكة الإنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة، ونذكر منها ما يلي :

1- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب : يتم فيه إدراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي والدلائل التطبيقية، بالإضافة إلى الاستفادة من عدة خدمات عبر الإنترنت مثل : تحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة **Google**، والموقع هو : **www.mfdgi.gov.dz**[1]

2- منتدى النقاش : خدمة تسمح للمستخدمين بالتبادل والنقاش حول موضوع معين، إذ يمكن لهم أن يقرؤوا في أي وقت تدخلات المستخدمين الآخرين وإضافة مساهماتهم الشخصية على شكل مقالات.

[1] دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز الضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2016، ص 16.

- **الاتصال :** يمكن للمستخدم طلب أي معلومة تخص التنظيم الجبائي عبر فضاء تفاعلي من خلال الرابط التالي: contactdgi@mf.gov.dz

3- الأسئلة المتكررة أو المتداولة : يمكن للمستخدم عبر موقع الإنترنت للمديرية العامة للضرائب الاطلاع على قائمة من الأسئلة المتكررة مع الأجوبة الموافقة لها.

- **سبر الآراء واستطلاع الرأي :** تسمح هذه الخدمة للمديرية العامة للضرائب بأن تشارك المستخدم في مسعى تحسين نوعية الخدمة عبر الإنترنت، والهدف إلى الاطلاع على وجهات نظر المستخدمين فيما يخص العديد من المواضيع بغية قياس حجمها ومدى تأثيرها.

- **التصريحات الجبائية القابلة للتحميل والملأ :** قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تصريحات جبائية قابلة للتحميل عبر الإنترنت حيث تهدف إلى تسهيل إتمام التزامات المكلفين الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية وتسديد الرسم على القيمة المضافة ورقم التعريف الجبائي ويتعلق الأمر بجميع مطبوعات سلسلة **(G)**.

4- الشبكات الاجتماعية : وضعت المديرية العامة للضرائب في متناول المكلفين بالضريبة قناة اتصال عبر الشبكات الاجتماعية (فايسبوك، تويتر، غوغل)، بغية ترقية مساهمات المكلفين في مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية م ن جهة، وخلق ديناميكية لموقعها الالكتروني ومن جهة أخرى.

- **إجراء طلب التسجيل الجبائي :** وذلك عن طريق إدراج بيانات المعني التعريفية بواسطة شبكة جمع المعلومات حيث يتم إرسالها على شكل وثيقة مرفقة عبر البريد الالكتروني: did-requetes@mf.gov.dz

5- نافذة إلكترونية للتعرف على رقم التعريف الجبائي : بغية السماح للمكلف بالتأكد من رقم تعريفه الجبائي وضعت المديرية العامة للضرائب في متناوله خدمة عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى نافذة الكترونية بعنوان: http//nif.mfdgi.gov.dz

لكن بعد التعمق في الموضوع والتوسع في طرح الأسئلة ومعرفة الأسباب الرئيسية وراء هذا التأخر، تبينت لنا العديد من الحقائق الخفية، والتي كان من الممكن إعتمادها وصياغتها لتشكل مادة خام في دراسة الحالة بمديرية الضرائب، حيث إتضح أن المديرية العامة للضرائب إنتهجت مسار العصرنة وإعتمدت على عديد الأنظمة التكنولوجيا المعمول بها عالمياً، هذا الأمر الذي ينبئ بالخير بالنسبة لهذا القطاع الحساس، كما أن التطبيق الفعلي لهذه الأنظمة بداء يعرف طريقه للنور، حيث لجأت المديرية العامة للضرائب إقتناء النظام التكنولوجي (SAP) وتطبيقه كنموذج في عدد من الولايات على سبيل التجربة حيث علمنا أن ولايتي بسكرة وأم البواقي بدأتا في إستخدامه منذ سنة 2019، فيما سيعمم قريباً على باقي ولايات الوطن بعد الإنتهاء من بعض الترتيبات المتعلقة بتطبيق الهيكل التنظيمي الجديد، وقد تركت عملية إختيار بداية التطبيق للمديريات التي تتمكن من وضع حيز التنفيذ الجهاز الهيكلي الجديد المنبثق عن عملية إعادة الهيكلة التي ستساعد في تبني وتطبيق هذا النظام الجديد.

المطلب الثاني : آفاق إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية الضرائب.

لكي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها الإستراتيجية تطلب الأمر منها اقتناء تطبيقات (برمجيات وأنظمة) حديثة تتكيف ومتطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF والنظام SAP وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما سيساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية، ويعد النظام المعلوماتي SAP أحد أهم الرهانات على نجاح عملية الرقمنة لذلك لما يكتسبه هذا النظام العالمي من تكنولوجيا حديثة وإمكانيات ترشحه ليكون الحل في المستقبل، وسنبداء في الحديد والتعريف بهذه التكنولوجيا التي ستدخل مديرية الضرائب لولاية تبسة قريباً.

1 – النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

من أجل تدارك التأخر الكبير في عملية إدراج التكنولوجيا ضمن نشاطاتها المختلفة ومواكبة عملية العصرنة ودخول عالم التكنولوجيا لضمان مردودية أفضل وكذلك الرفع من عمليات الرقابة والتحصيل، كان لزاماً على المديرية العامة للضرائب التفكير في عصرنة هذا

القطاع الحساس جداً، حيث عمدت هذه المديرية ووضع حيز الخدمة نظام معلوماتي جبائي جديد يستجيب للإحتياجات والمتطلبات المرتبطة بمهامها، فقامت المديرية العامة للضرائب بالتعاقد مع شركة إسبانية Indra-sistemas من أجل إقتناء نظام (SAP) وهو عبارة عن مشروع متعدد المهام يتشكل من (23) حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وسنقوم بشرحه كمايلي :[1]

1-1- تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP.

هو نظام معلوماتي ألماني حديث النشأة يعرف بإسم SYSTEM APPLICATION ET PRODUCTION، وكان موجها للشركات بصفة عامة، وجاء هذا النظام الجديد الذي بداء تطبيقه في شهر أوت 2018 ليحل محل النظام السابق المسمى SGF الذي تم إنهاء العمل به في شهر جويلية 2018، هذا النظام عند تطبيقه سيوفر عديد المزايا سواءا بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الذين سيوفر عليهم عناء التنقل إلى مراكز الضرائب ويصبح بإمكانهم تقديم تصريحاتهم الشهرية (G50) عن بعد " **إلكترونيا**" بإستخدام إسم المستخدم وكلمة السر وبهذا سنشهد عملية الإنتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية.

كما أن هذا النظام المعلوماتي سيتم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي المديريات العامة للضرائب ومختلف مصالحها المتمثلة كمراكز الضرائب والمراكز الجوارية على مستوى القطر الوطني وستم أيضا إدراج الشركات فيه إبتداءا بتاريخ : 2018/09/01، على مستوى الولايات النموذجية، فهو نظام يرتكز على الحل المعلوماتي ERP*[2] مع برمجة العناصر التالية :

- ضبط وتحديد الحل المعولماتي،
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للميرية العامة للضرائب.

1-2- تنظيم نظام المعلومات SAP :

لقد تم تنظيم وبرمجة هذا النظام في عدة ورشات هي :

- ورشة الاندماج الوظيفي :وتتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص

[1] https://www.mfdgi.gov.dz/
*ERP : Enterprise Resource Planning.

عليها في دفتر الشروط، وهي:

- المجموعة الأولى: إستقبال المكلف بالضريبة؛
- المجموعة الثانية : تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- المجموعة الثالثة : الوعاء والتصفية؛
- االمجموعة الرابعة : التحصيل وقبض الضريبة؛
- المجموعة الخامسة : لرقابة الجبائية؛
- المجموعة السادسة : المنازعات؛
- المجموعة السابعة : الإشراف.
- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛
- ورشة الواجهات؛
- ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛
- ورشة الإيرادات / التوزيع؛
- ورشة التكوين؛
- خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

1-3- الهدف من إستخدام نظام المعلومات SAP :[1]

على مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب عديدة ومتشعبة نذكر منها SAP إن أهداف تطبيق نظام المعلومات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

- التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الرقابة الجبائية؛
- معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع إلكترونية؛

[1] https://www.mfdgi.gov.dz

– التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

– إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.

1-4 – الخدمات التي يوفرها نظام المعلومات SAP :

إن تطبيق إستخدام نظام SAP سيمكن في فترة وجيزة من منح الكثير سواءا للمكلفين بالضريبة أو لإدارة الضرائب وهذا من خلل الخدمات التي سيوفرها هذا النظام، حيث سيضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة خدمات الإنترنيت وطلب بعض الخدمات إلكترونيا ونذكر منها مثلا خدمة طلب رقم التعريف الجبائي، وسيمكن هذا النظام من خدمات كمايلي:

1-5 : معالجة طلب التعريف الجبائي :

من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي، يجب على المكلف بالضريبة الولوج إلى صفحة المديرية العامة للضرائب عبر الموقع did_requetes@mfdgi.gov.dz **(أنظر الملحق رقم 01)**، حيث تظهر له نافذة حوار بها عدة خيارات فيقوم باختيار الرابط اتصال الترقيم الجبائي، بعد ذلك يضغط المكلف على خيار الترقيم الجبائي فتظهر نافذة عنوانها: الترقيم الجبائي على الخط **(أنظر الملحق رقم 02)** نجد فيها حالتين هما : [1]

– حالة الشخص المعنوي وكيفية تسجيله عبر المراحل الإلكترونية في البوابة **(أنظر الملحق رقم 03 و04)**.

– حالة الشخص الطبيعي وكيفية تسجله عبر المراحل الإلكترونية في البوابة **(أنظر الملحق رقم 05 و06)**.

[1] https://www.mfdgi.gov.dz

2- دراسة البوابة الإلكترونية جبايتك " JIBAYA'TIC " :

سنعتمد في دراسة الحالة على توضيح للقاريء الكريم أهمية وكيفية سير هذه البوابة بالإعتماد على كل المراحل التي تمر بها العملية بداية من التسجل إلى أخر مهمة، حيث تعد البوابة الإلكترونية جبايتك من أهم تكنولوجيا الشبكات الحديثة التي ستعتمد عليها مراكز الضرائب في رقمنة الإجراءات الجبائية، وكذلك تقدم العديد من الخدمات للمكلفين بالضريبة، مما سيساعد الأعوان الجبائيين على أداء مهام الرقابة والتحصيل بكل نجاعة وفعالية، ولقد تبنت المديرية الوطنية للضرائب منذ 03 سنوات فكرة العصرنة وبدأت العمل على تطبيقها فعلا ويتضح ذلك من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية جبايتك (JIBAYA'TIC) .

2-1- تعريف البوابة الإلكترونية جبايتك :

يسمح نظام المعلومات الجبائي SAP للإدارة الجبائية أو للمكلفين بإستعمال عديد المزايا وذلك من خلال ا لبوابة الإلكترونية جبايتك التي هي عبارة عن فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات ويقدم مجموعة من الخدمات سواءا للإدارة أو المكلفين تسهيلات جمة ذكر منها مايلي

2-2 - بالنسبة للمكلف بالضريبة:

لكي يستفيد المكلف بالضريبة من خدمات نظام المعلوماتSAP المتاح على موقع جبايتك (JIBAYA'TIC) يجب عليه القيام بالإجراءات التالية : [1]

2-2-1- التسجيل في موقع جبايتك : من أجل الاستفادة من خدمات جبايتك يجب أولا إيداع ملف على مستوى مركز الضرائب حيث يمكن تحميل الوثائق الخاصة بملف التسجيل من البوابة http://www.jibayatic.dz، وهي :

- استمارة طلب التسجيل؛
- دفتر التنظيمات العامة.

[1] http://www.jibayatic.dz, .

بالإضافة إلى تقديم كشف الهوية البنكي(RIP) ويمكن للمكلف أخذ موعد من خلال الموقع نفسه، وعند إيداعه للملف بمصلحة الاستقبال والإعلام التابعة لمركز الضرائب، وبعد مدة زمنية أقصاها 72 ساعة يمنح رمز للدخول وكلمة السر خاصة به صالح للدخول في المرة الأولى ويجب أن يغيرها المكلف عندما يطلب منه ذلك.

ا- طباعة استمارة التسجيل في خدمة جبايتك :

من أجل التسجيل في خدمة جبايتك يجب الولوج عبر البوابة http://www.jibayatic.dz **(أنظر الملحق رقم 07)** واختيار الرابط jibaya'tic فتظهر نافذة حوار بها استمارة التسجيل **(أنظر الملحق رقم 08)** مرفقة بملحق **(أنظر الملحق رقم 09)**، حيث تحتوي هذه الاستمارة على معلومات وأمامها فراغات وخانات. يجب على المكلف بالضريبة بملء جميع المعلومات اللازمة ثم يقوم بطباعتها وتأشيرها بختم المؤسسة والإمضاء في المساحة المخصصة لها في آخر الورقة، تعتبر هذه الاستمارة ضرورية في الملف الخاص بالاستفادة من خدمة جبايتك على مستوى مركز الضرائب، وإذا أراد المكلف الدخول إلى فضائه الخاص فما عليه إلا أن يدخل معلومات تخص هويته في المربعات الخاصة بها انطلاقا من نافذة الدخول إلى الفضاء الشخصي التي تحدثنا عنها سابقا.

2-2-2- التصريح الجبائي :

بعد أن يتحصل المكلف على الرمز وكلمة السر بإمكانه الولوج عبر موقع جبايتك إلى نافذة فضاءه الشخصي**(أنظر الملحق رقم 10)** التي تتيح له التصريح بالضرائب المستحقة عليه، من خلال استمارات التصريحات الجبائية الإلكترونية التي يجد فيها معلومات وخانات أمامها **(أنظر الملحق رقم 11)** ، حيث يجب على المكلف التركيز في ملء الخانات الخاصة بالضرائب الشهرية كالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لفئة الأجور وبمجرد إدخاله لرقم الأعمال يتكفل ، TVAوالضريبة على القيمة المضافة TAP رسم النشاط المهني،IRG salaire بحساب قيم الضرائب آليا ليظهر له في الأخير مجموع الضرائبSAP. نظام **(أنظر الملحق رقم 12)** من نفس النافذة الذي avis à payer ثم يقوم المكلف في الأخير بطباعة إشعار بالدفع يستعمل في عملية دفع الضرائب، ثم يتوجه

إلى مصلحة القباضة الموجودة بمركز الضرائب لتقديم هذا الإشعار ويسدد المبلغ الموجود فيه، ويقع المكلف في عملية التسديد أمام خيارين إما الدفع نقدا أو بشيك بنكي، إلا أن هذه الأخيرة ملزمة له في حالة تعدى مبلغ الضريبة 100000 دج.

2-3-بالنسبة لمصالح مركز الضرائب:

بمجرد أن يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح الجبائي عن طريق موقع جبايتك الذي هو في حد ذاته يتشارك مع مركز الضرائب في نفس المعطيات القاعدية (les base de données) لنظام المعلومات SAP تنتقل المعلومات المصرح بها بصورة ألية إلكترونية إلى مصالح مركز الضرائب، من خلال نافذة الويب SAP المخصصة للأعوان الجبائيين.

على مستوى القباضة : تسمح نافذة الويب SAP لعون القباضة بالولوج إلى واجهة بها إسم المستخدم وكلمة السر، خاصة بأعوان مصلحة القباضة وعمليات التحصيل (**أنظر الملحق رقم 13**) بحيث تمكن العون من الإطلاع على تصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب وكذا وضعياتهم بالنسبة لتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية، وكذا يسمح له نظام المعلومات بإدخال معطيات المكلفين الذين يعتمدون على التصريح اليدوي، وكذا يسمح النظام بإدخال المعطيات الخاصة بالمكلين المعنيين بالتصريح اليدوي، كما يساعد في حساب غرامات التأخير وإضافتها إلى مبلغ الضريبة بصورة آلية.

وبمجرد أن يتوجه المكلف بالضريبة إلى مصلحة القباضة ويقدم إشعار بالتسديد (avis à payer) ويسلم المبلغ المستحق عليه لعون القباضة، يدخل هذا الأخير إلى نظام المعلومات SAP لتأكيد (validation) هذه المعطيات التي صرح بها المكلف سابقا، ثم يقوم بطباعة وصل الاستلام (Quittance d'encaissement déclaration) ويؤشر عليه بختم وإمضاء ويسلمه للمكلف المعني بالأمر شخصيا(**أنظر الملحق رقم 14**).[1]

3-التزامات المكلف بالضريبة اتجاه خدمة جبايتك

إن التسجيل في خدمة جبايتك ينتج عنه مجموعة من الالتزامات يجب على المكلف احترامها وإلا يتم شطبه تلقائيا من الخدمة، وتتمثل هذه الالتزامات في :

- الاستعانة بحاسوب مزود بحلول الحماية ضد الفيروسات؛
- حماية رموز الدخول بصفة سرية؛

[1] معلومات متحصل عليها من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية تبسة.

- احترام الأقساط القانونية المتعلقة بالتصريح والدفع.
- بإمكان المكلف عند توقيف نشاطه شطب تسجيله بواسطة بريد معنون موجه لمركز الضرائب. [1]

4 – مزايا البوابة الإلكترونية "جبايتك" :

من بين المزايا التي يمكن أن توفرها البوابة الإلكترونية "جبايتك" للمكلفين بالضريبة ولمصالح الإدارة مايلي :

- اكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنت؛
- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطباعتها (إشعار بالدفع)؛
- الاطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية؛
- الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة (المعلومات الشخصية)، العناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي للدين الإجمالي وغيرها. [2]

كما من المنتظر أن يمنح هذا النظام

المطلب الثالث : النتائج المنتظرة من تطبيق تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية :

طبعا إن الهدف من وراء تبني هذه التكنولوجيا كان ولازال هو تفعيل عملية الرقابة الجبائية من اجل القضاء على الغش والتهرب الضريبي، حيث أن الدراسة الأولية لهذا النظام التكنولوجيا أثبتت فعالية كبيرة في مجال الرقابة، خاصة من خلال النماذج السابقة التي إستطاعت في ظرف وجيز الرفع من التحصيل الضريبي نتاج إستخدام التكنولوجيا، ذلك أن هذا النظام الفعال يمزج بين نظامي نظام جبائي ونظام محاسبي الأمر الذي يسهل من عملية الرقابة على التصريحات، كما يرفع نسب الرقابة من طرف الإدارة التي يمكنها الولوج إلى النظام في كل وقت ومن أي مكان، ويمكن ذكر بعض النتائج المنتظرة من هذا النظام:

1– من الناحية الإدارية :

تترقب المديرية العامة للضرائب من وراء هذه المنظومة المعلوماتية العديد من النتائج، على مستوى الإدارة والتسيير ويمكن تلخيصها كالآتي:

[1] https://www.mfdgi.gov.dz/
[2] https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-information.

– التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان الجبائيين، من خلال جعل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات تتم بصورة آلية؛

– نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال جعل هذه العمليات تتم بصورة آلية؛

– ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات والمراقبة؛

– التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

– تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛

– التقليص في معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

– التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

– تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت والانترانت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه؛

– إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات

2– من الناحية الرقابية :

– تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

– برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛

– مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقيات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

– إدراج إجراءات التصريح و الدفع عن بعد؛

– اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر

– التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الالكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص، التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الالكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية.

– وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب التصريحات الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض.

3– من ناحية التحصيل

– التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛

– تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابات المكلفين من خلال شهادات الولوج والمراقبة؛

– الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، والتمكن من رفع الموارد المالية للبلاد وإستغلالها أحسن إستغلال.

خاتمة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع إستعمال التكنولوجيا والرقمنة في مديرية الضرائب لولاية تبسة والتي لازالت تراوح مكانها، خاصة في مجال الرقابة الجبائية، فالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى المديرية مازالت تعتمد على الطرق الورقية في كل عمليات الرقابة على المكلفين، الأمر الذي كان سبباً مباشراً في عدم القدرة على تحديد مدى قدرة التكنولوجيا على المساعدة في تفعيل الرقابة الجبائية والرفع من التحصل الضريبي.

يبقى أن المديرية العامة للضرائب إتخذت عدة خطوات في طريق بعث عصرنة هذا القطاع، حيث إعتمدت منذ سنة 2018 على إقتناء النظام المعلوماتي الجبائي SAP وتنصيبه في عدة ولايات كتجربة أولى قبل تعميمه على باقي الولايات ومنها مديرية الضرائب لولاية تبسة.

إن تعميم هذا النظام الواعد على باقي مديريات الوطن من شأنه أن يساهم فعلاً في تسهيل عملية الرقابة على المكلفين من جهة ذلك أن هذا النظام يجمع بين المحاسبة التحليلية والضرائب كما يساهم في الرفع من التحصيل الضريبي الأمر الذي من شأنه أن يساهم في رفع الموارد المالية للدولة.

خاتمة عامة :

من خلال معالجتنا لموضوع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالرقابة الجبائية إكتشفنا أن هذا الموضوع يحتل أهمية كبيرة في هذه الفترة التي لا تعترف إلا بالمعرفة و التقنية بسبب الثورة التكنولوجيا التي شهدها العامل خلال الفترات الماضية، فقد أدركنا أن الثورة التكنولوجيا شملت جميع القطاعات بما فيها المؤسسات الخاصة والعمومية لدرجة أنها أصبحت مؤشر يعتمد عليها في قياس مدى تطور الدول والمنظمات، وذلك لما تتمتع التكنولوجيا من ميزات وخصائص على رأسها السرعة والدقة في معالجة المعلومات ونقلها وتحويلها ب ين المستخدمين، هنا ظهرت إلزامية إدخالها في شتى الميادين والمجالات خاصة في القطاع الضريبي الذي يشهد تحولات اقتصادية ومالية هامة جداً، والتي من بينها ظهور المحاسبة المعلوماتية وكذا التجارة الإلكترونية ودون أن ننسى الآثار المترتبة عن الاقتصاد الموازي.

الجزائر على غرار بعض الدول المجاورة حاولت مجارات هذا التغيير بإ نتهاج أولا إقتصاد السوق الحر والاستغناء عن الاقتصاد الموجه، حيث صادفتها العديد من المشاكل والعراقيل من بينها التهرب والغش الضريبي وكذا عدم قدرتها على التحكم في الكم الهائل للمعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، حيث أصبحت حتمية إقحام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مجال الجباية للسيطرة على الوضع ومحاول الحد من التهرب والغش الضريبي.

بناءا على ما سبق ذكره في الشق النظري والذي تناولنا فيه تكنولوجيا المعلومات، والرقابة الجبائية والتركيز على العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين من خلال مخطط عصرنة الإدارة الضريبية، وكذا تطرقنا إلى طبيعة نظام المعلومات الضريبي بغرض محاولة فهمه لتسهيل عملية اختيار وتنصيب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات SAP الذي سيساعد في التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية، أما في دراسة الحالة على عكس الشق النظري كانت الصعوبة في عدم إمكانية تجسيد هذا الجانب من خلال أمثلة تطبيقية أو حالات حقيقية أو حتى إحصائيات،الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على واقع إستخدام التكنولوجيا بمديري

الضرائب لولاية تبسة، ومن ثم عرجنا على مستقبل تطبيق التكنولوجيا من خلال شرح وتبسيط عملية إستخدام البوابة الإلكترونية جبايتك وما سينجر عنه من تحسن وموارد من شأنه أن ترفع من جانب التحصيل الضريبي، إن إدخال هذه التكنولوجيا على مستوى المديرية من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في المجالات الثلاثة : الإدارة والتسيير، الرقابة والتحصل، وسنلاحظ ذلك في المستقبل عند الإنطلاق الفعلي في إستخدام هذه التكنولوجيا

1- اختبار صحة الفرضيات:

لقد كان الهدف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة **هل يمكن لتكنولوجي المعلومات أن تساهم فعلا في تفعيل الرقابة الجبائية ؟**، ومن هذا المنطلق يجب التأكد من الفرضيات التالية:

1-1-الفرضية الرئيسية :

- طبعا لقد أثبتت التكنولوجيا بما لا يدع مجالا للشك أن قادرة على تفعيل الرقابة الأمر الذي من شأنه أن يرفع من التحصب الضريبي، إذ أن التكنولوجيا بما تحمله من مميزات بالنسبة للمعلومات الجبائية خاصة مثل الدقة، السرعة، السهولة، الكفأة إلخ... تستطيع أن تفعل الرقابة الجبائية وتؤثر عليها إيجابا.

1-2- إختبار الفرضيات الفرعية :

1-2-1 : تكنولوجيا المعلومات أثبتت أنها ركيزة أساسية في عملية التنمية وتطور النشاطات المختلفة وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري في الفصل الأول.

1-2-2 : الرقابة الجبائية هي آلية قانونية تعتمد عليهما إدارة الضريبية في حماية موارد الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة، من خلال ما خلصنا إليه في الفصل النظري الثاني يؤكد أن الفرضية صحيحة.

1-2-3 : التطور التكنولوجي دفع بإدارة الضرائب إلى تبني التكنولوجيا في التسيير مما ساهم بشكل كبير تفعيل عملية الرقابة وهي فرضية غير صحيحة حيث تم التطرق في

الفصل التطبيقي إلى التأخر الملحوظ من طرف مديرية لاضرائب لولاية تبسة في إستخدام الأنظمة التكنولوجيا الحديثة المتوفرة.

4-2-1 : التكنولوجيا وحدها غير كافية لتفعيل الرقابة الجبائية ، في ظل عدم وجود إرادة سياسية وترسانة قانونية قوية تدعم النظام، وهذا شيء تم التأكد منه، حيث أن التأخر في إستخدام النظام المعلوماتي SAP على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة يساهم غلى غاية اليوم في ضياع الكثير من الموارد الضريبية نتيجة التأخر في قرار تنصيب الأنظمة التكنولوجية الجديدة.

2 – نتائج الدراسة :

– تم إزالة الغموض الموجود حول تعريف تكنولوجيا المعلومات ، من خلال وضع مفاهيم دقيقة لها؛

– تم رفع اللبس حول الخلط الذي كان موجودا حول الرفق بين المعلومات والبيانات.

– تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتدفقة ومعالجتها؛

– التكنولوجيا هي البديل المستقبلي الحتمي للتحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية.

– هناك تمايز وإختلاف بين واقع المديريات الولائية للضرائب فمنها من دخل عالم الرقمنة ومنها من مازال يتخبط في الورق.

– إن اعتماد الإدارة الضريبية على الانترنت في تسييربعض العمليات الجبائية مثل الحصول الرقم الجبائي إلكترونيا جعل من تبادل المعطيات والمعلومات يسير بصورة إلكترونية سريعة وآنية بدل تبادل الاستمارات الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛

– ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وموقع جبايتك على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

3- التوصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها ونزولنا إلى الميدان والاقتراب أكثر من الواقع يمكن تقديم بعض التوصيات، المتمثلة في:

- الإسراع في تبني التكنولوجيا بإقامة شبكة إلكترونية تربط بين المديرية ومختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات الخاصة بنشاط المكلفين.
- إتاحة الفرصة أمام المستخدمين وإعطائهم فرصة التكوين في مجال التكنولوجيا .

4- أفاق الدراسة :

يمكن الإشارة إلى حداثة موضوع الدراسة، لهذا لا يمكن الحكم على هذه الدراسة بأنها قد ألمت بكافة جوانب وأبعاد الموضوع، بل حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة فقط، لهذا فمجال البحث في هذا الموضوع يبقى مفتوحا ومستمرا من خلال ربطه بدراسة مستقبلية بعد إستخدام النظام الجديد حتى نستطيع الإجابة على كل التساؤلات وإثبات أن الإشكالية صحيحة، وهذا الأمر الذي يفرز لنا إشكاليات جديدة نذكر

منها ما يلي:

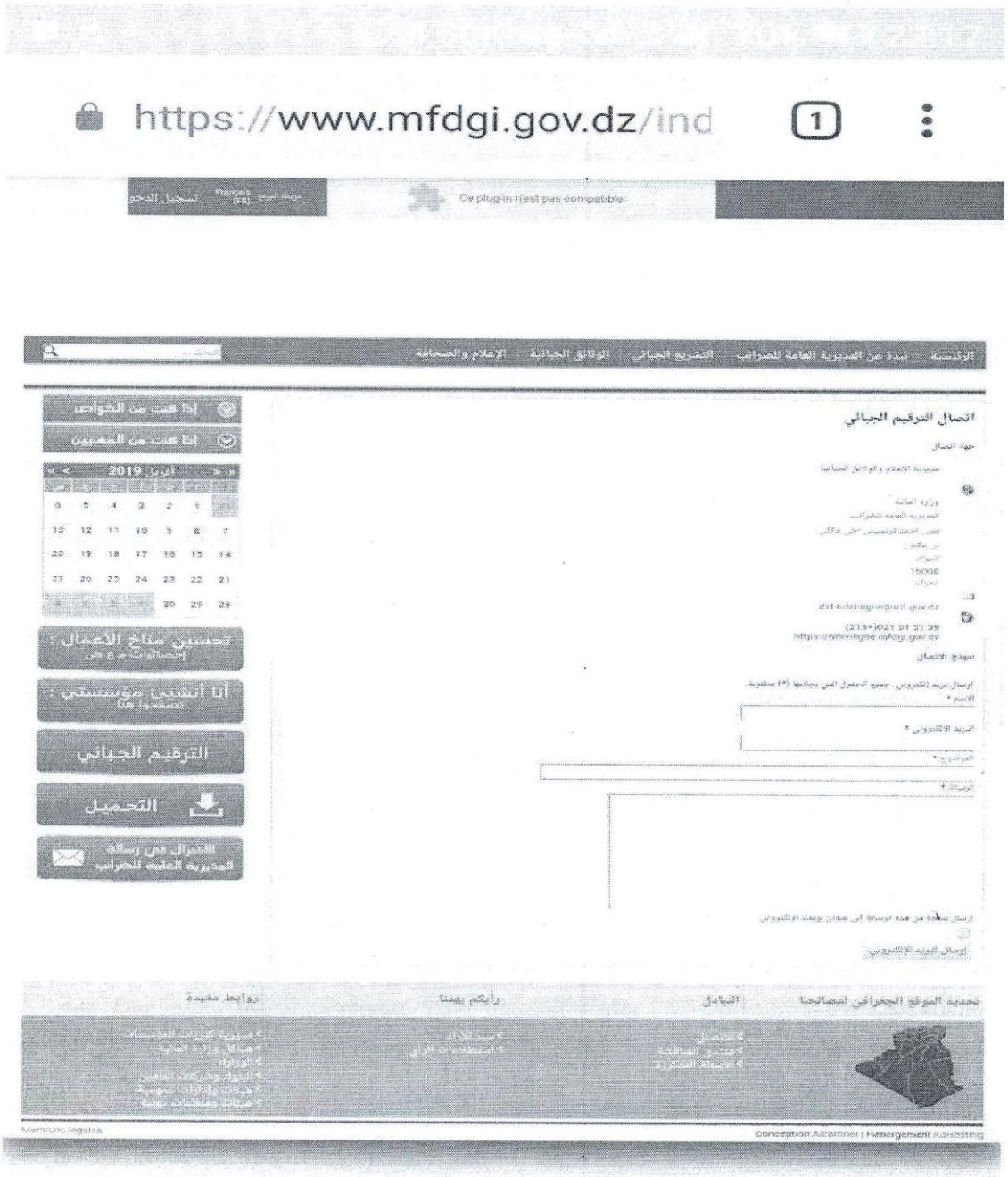
- أثر تطبيق نظام العلومات الجبائي SAP على النظام الجبائي الجزائري؛
- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين لأداء وظيفي الإدارة الجبائية؛
- دور بوابة جبايتك في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

الرقم	إسم المرجع
01	عبد الباري إبراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات:الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص26
02	قروش عيسى، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير – تخصص تسيير المؤسسات المتوسطة والصغيرة– فرع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة،2008/07، ص 33.
03	حسن عماد مكاوي ومحمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والإتصال**، مركزجامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة، 2000 ص17
04	إبراهيم سلطان وسنيا محمد بكري، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص111.
05	محمد فتحي عبد الهادي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات: على أعتاب قرن جديد** ، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2000 ، ص 120.
06	عبد الباسط محمد عبد الوهاب، **إستخدام تكنولوجيا الإتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزي** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص88.
07	نعيم إبراهيم، **إدراة المعارف**، جدار الكتاب العالمي للنشر،الطبعة الأولى، عمان2009،ص211
08	سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، 2008 ،ص330
09	كريمة بن صالح، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، معهد العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2010–2011، ص23.
10	إبراهيم سلطان: **نظم المعلومات الإدارية**، مدخل إداري، الدار الجامعية 2000 ص15
11	ياسين أحمد العيسى، **أصول المحاسبة الحديثة**، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص20
12	أحمد قنيع، **دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الإبداع المحاسبي** ، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص: دراسات محاسبة وجباية متقدمة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019/2018، ص 156.
13	عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998 ، ص 152
14	كمال رزيق، فوضيلي عبد الحليم، **نظام المعلومات الجبائي في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني حول نظام المعلومات الاقتصادية في الجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والعملي، الجزائر، أفريل 2005 ،ص 05
15	منصور بن أعمارة، **دور المراقبة الجبائية و المحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد**، مقدمة لنيل شهادة الماجيستي في المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،

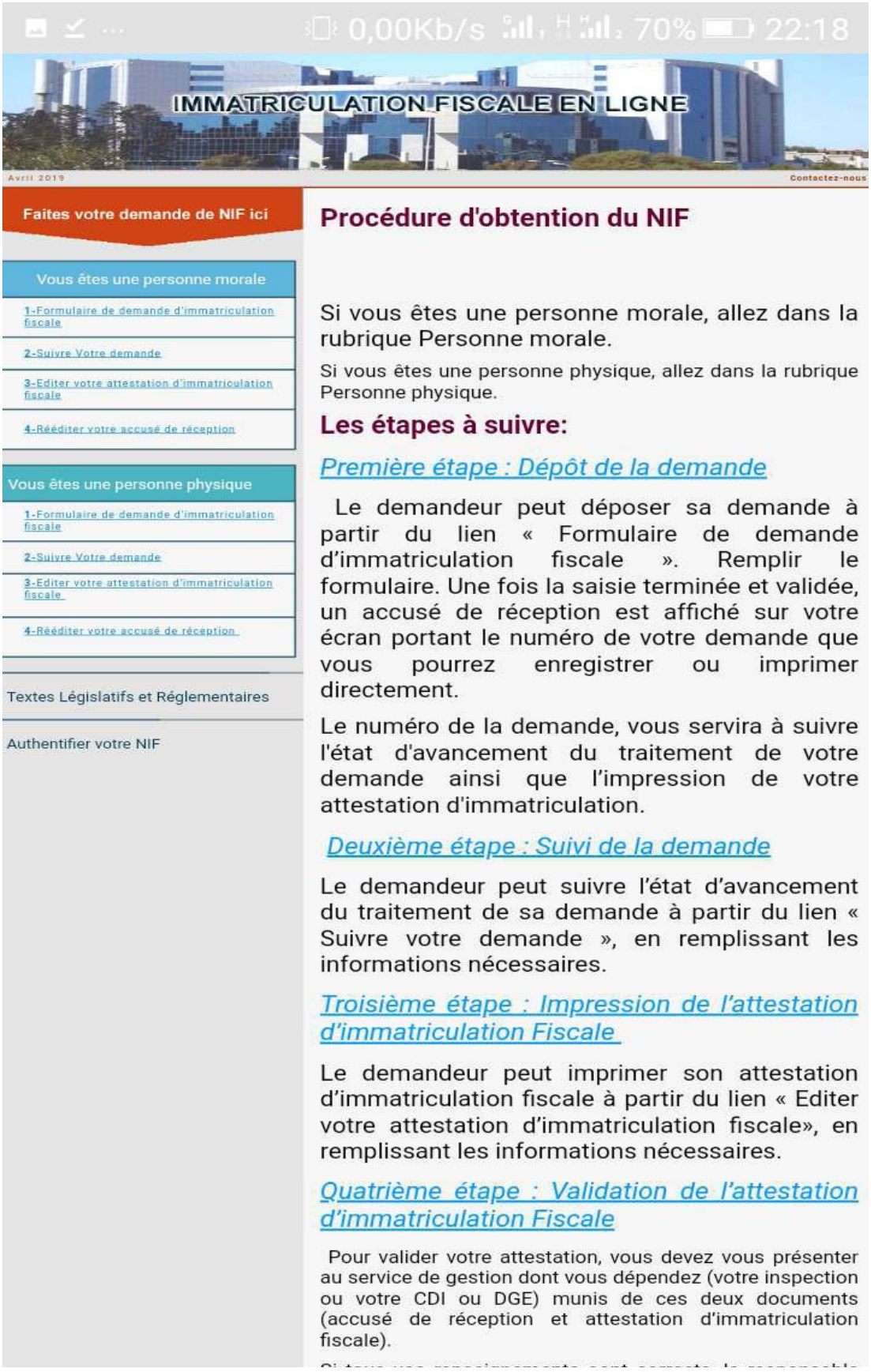
	جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص85.
16	حمدي سليمان القبيلات، **الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 1998، ص 13
17	لواج عبد الرحيم، **فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل،2016، ص 74 .
18	محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام :**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000، ص16
19	مصطفى عوادي، يونس زين: **الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري**، مطبعة صخري طبعة مزيدة ومنقحة، الوادي، الجزائر، 2010 ، ص11 .
20	صالح حميداتو : **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم تجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 182.
21	Michel Bouvier, Marie Christine, **L'administration fiscale en France** ,PUF, Paris, 1998 , P48.
22	العثماني مصطفى، **نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص 109.
23	لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كمية العموم الاقتصادية، 2011 ص22 .
24	عباس عبد الرزاق، **التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012ص20.
25	بن عمارة منصور، **أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية**، دارة الهومه، جامعة باجي مختار، عنابة، ص42-43.
26	**ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص19.
27	مصطفى عوادي، نصر رحال، مرجع سابق، ص34.
28	عيسى بولخوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي**، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،موسم 2003، ص9
29	https://www.mfdgi.gov.dz
30	http://www.jibayatic.dz, .

الملاحـــــــق

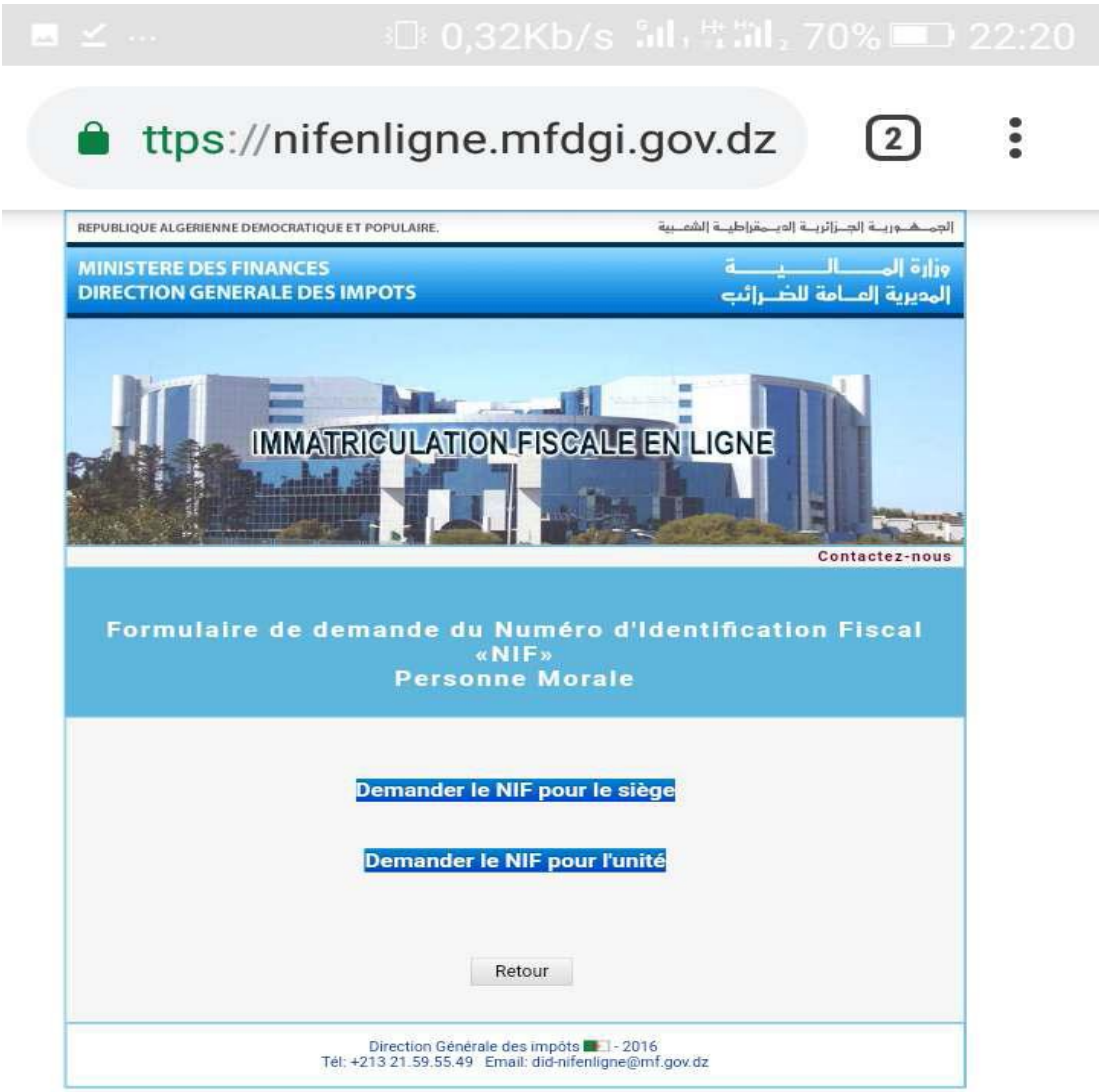
الملحق رقم 01 : نافذة اتصال الترقيم الجبائي



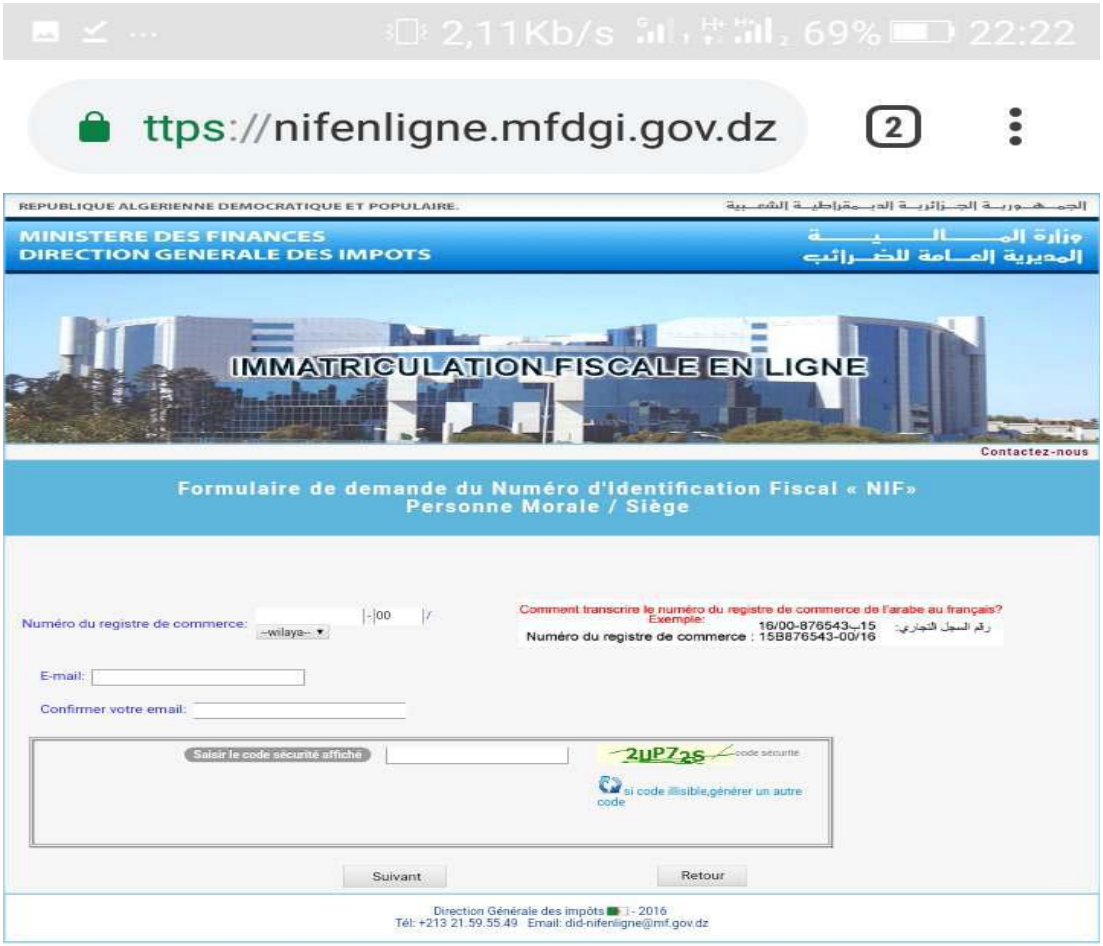
الملحق رقم 02 : نافذة الترقيم الجبائي



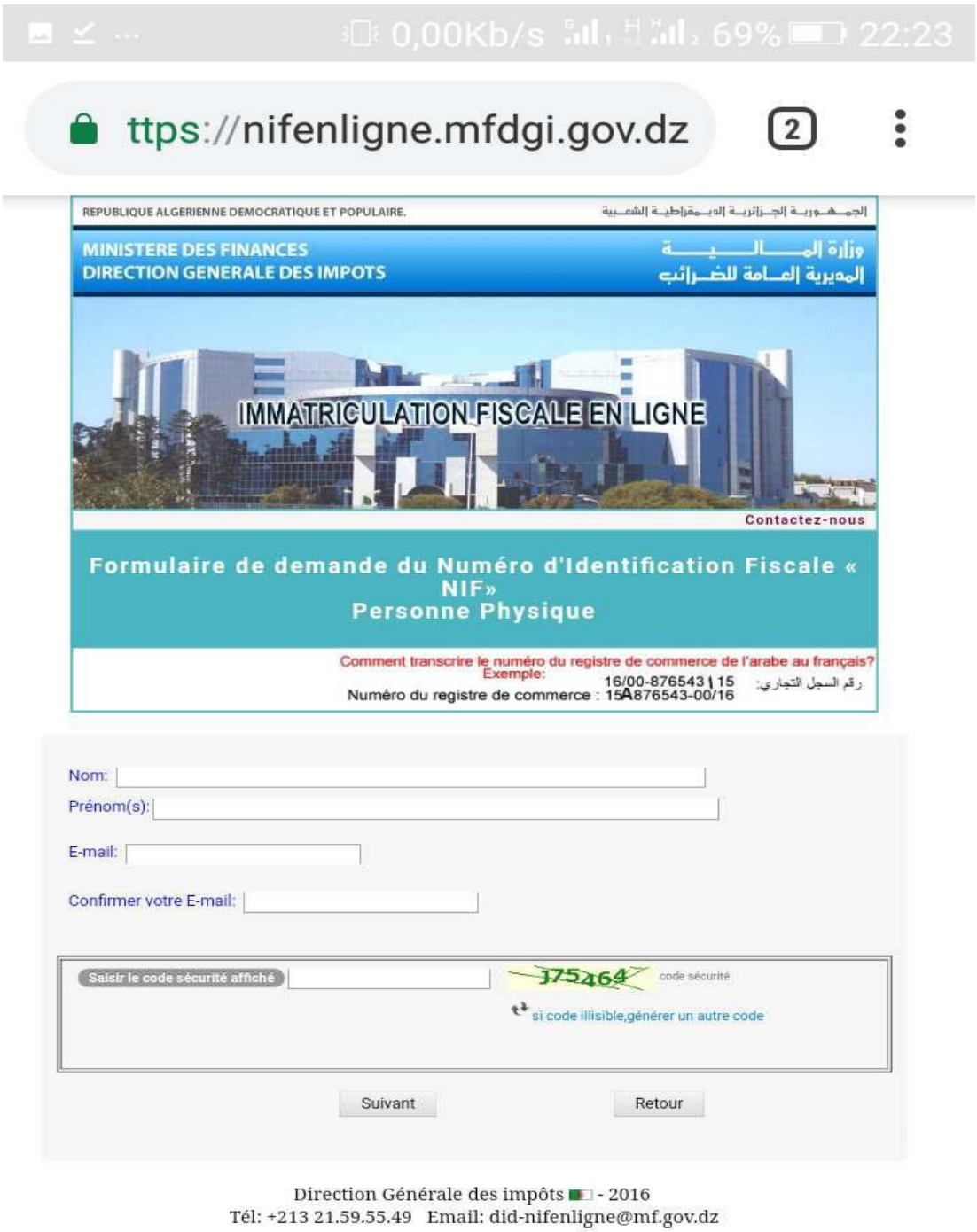
الملحق رقم 03 : نافذة طلب رقم تعريف جبائي لشخص معنوي



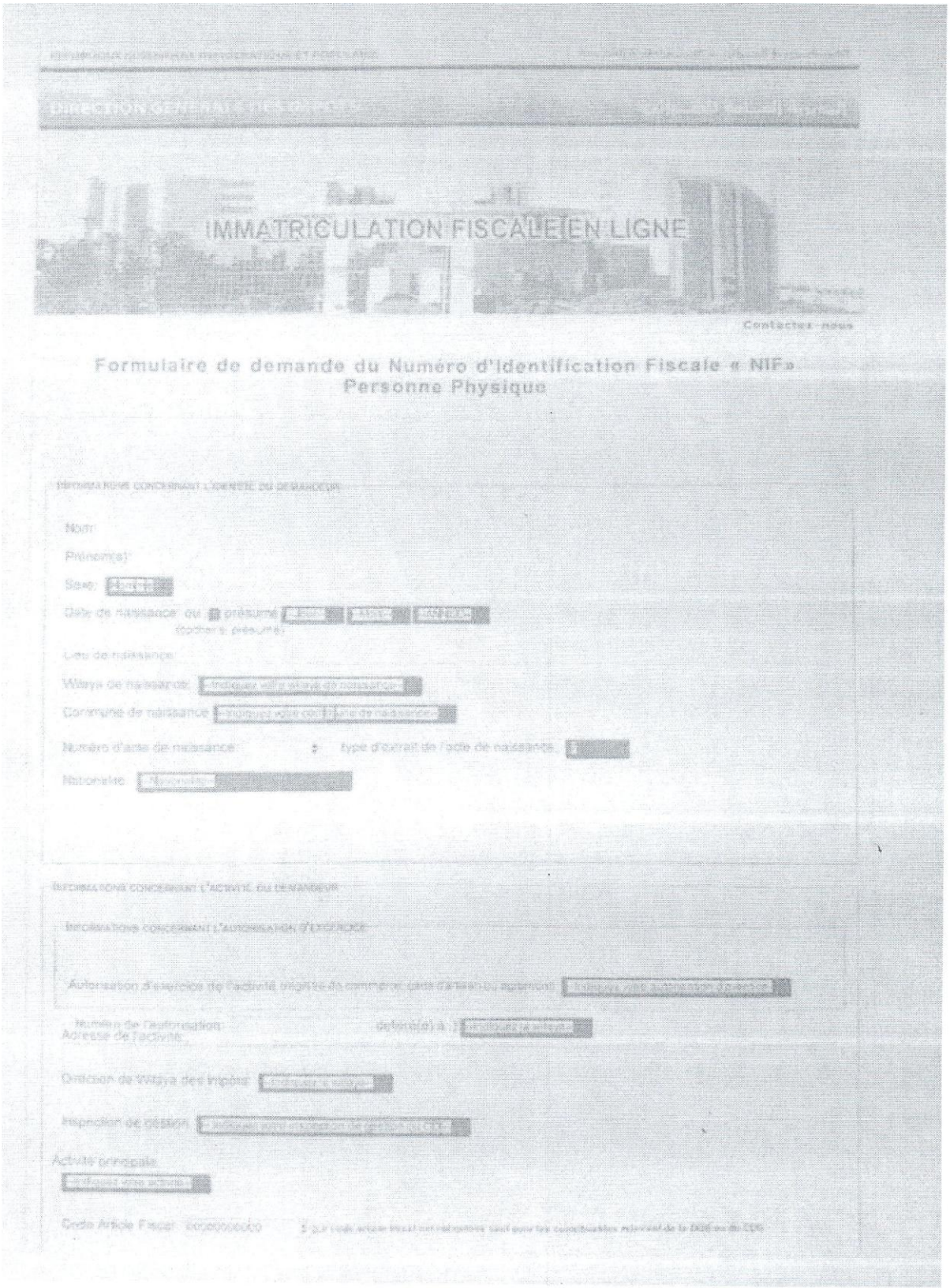
الملحق رقم 04 : نافذة طلب رقم تعريف جبائي شخص معنوي - المقر الرئيسي



الملحق رقم 05 : نافذة طلب رقم تعريف جبائي شخص طبيعي



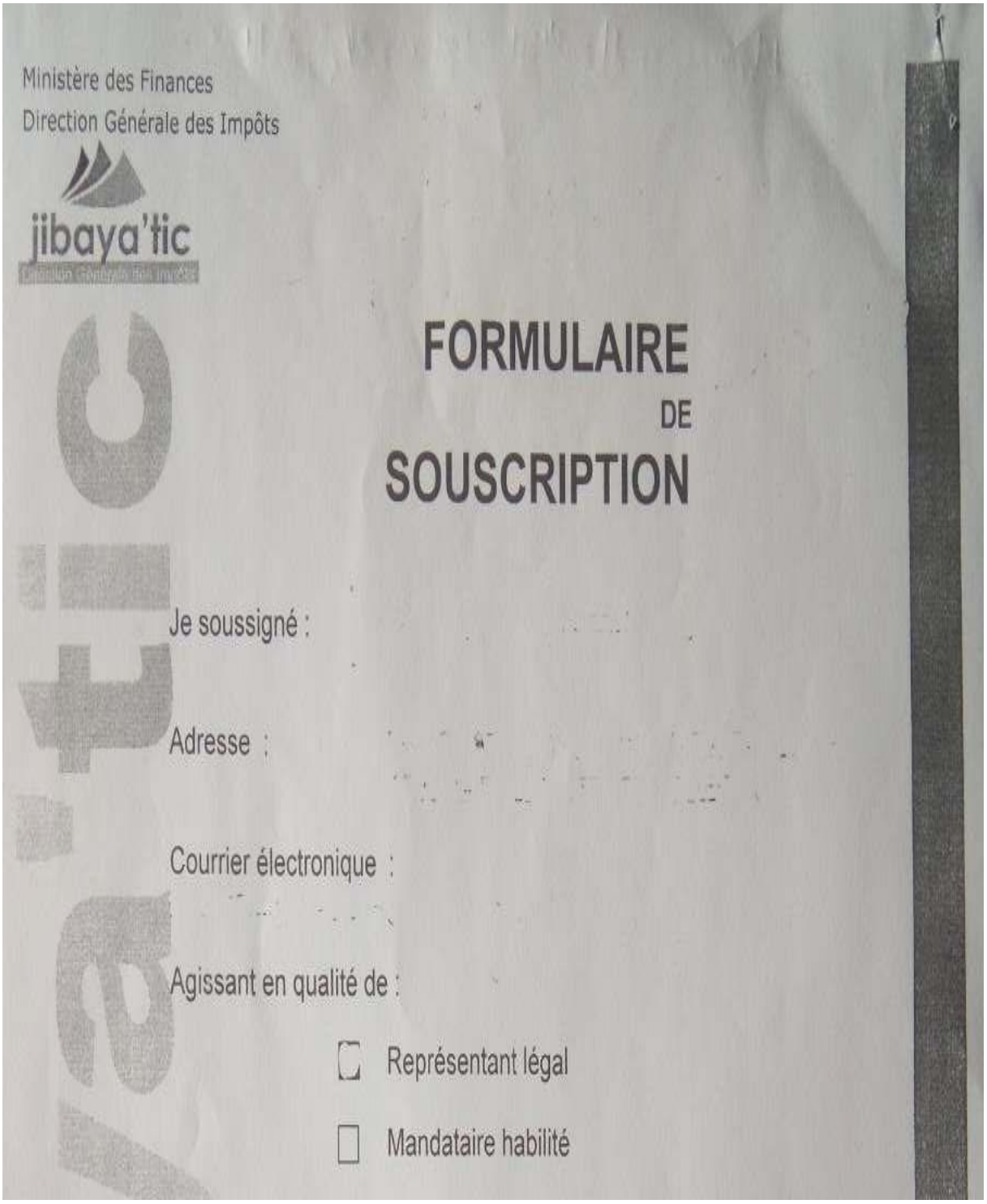
الملحق رقم 06 : استمارة معلومات طلب رقم تعريف جبائي شخص طبيعي



الملحق رقم 07 : نافذة خدمة جبايتك Jibaya'tic



الملحق رقم 08 : نموذج استمارة التسجيل ضمن خدمة جبايتك



Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts

jibaya'tic

FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné :

Adresse :

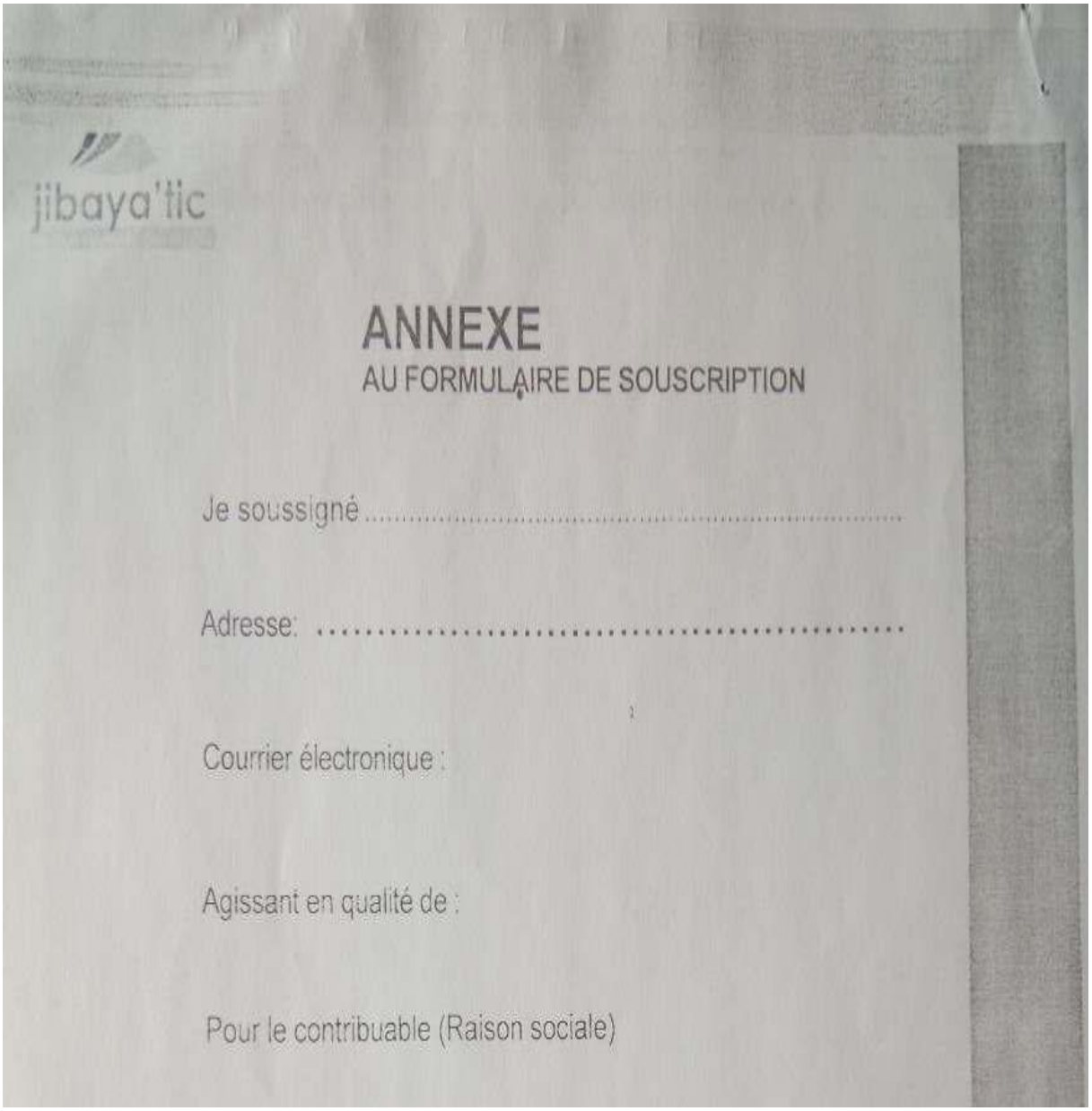
Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

☐ Représentant légal

☐ Mandataire habilité

الملحق رقم 09 : ملحق استمارة التسجيل ضمن جبايتك



jibaya'tic

ANNEXE

AU FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné .....

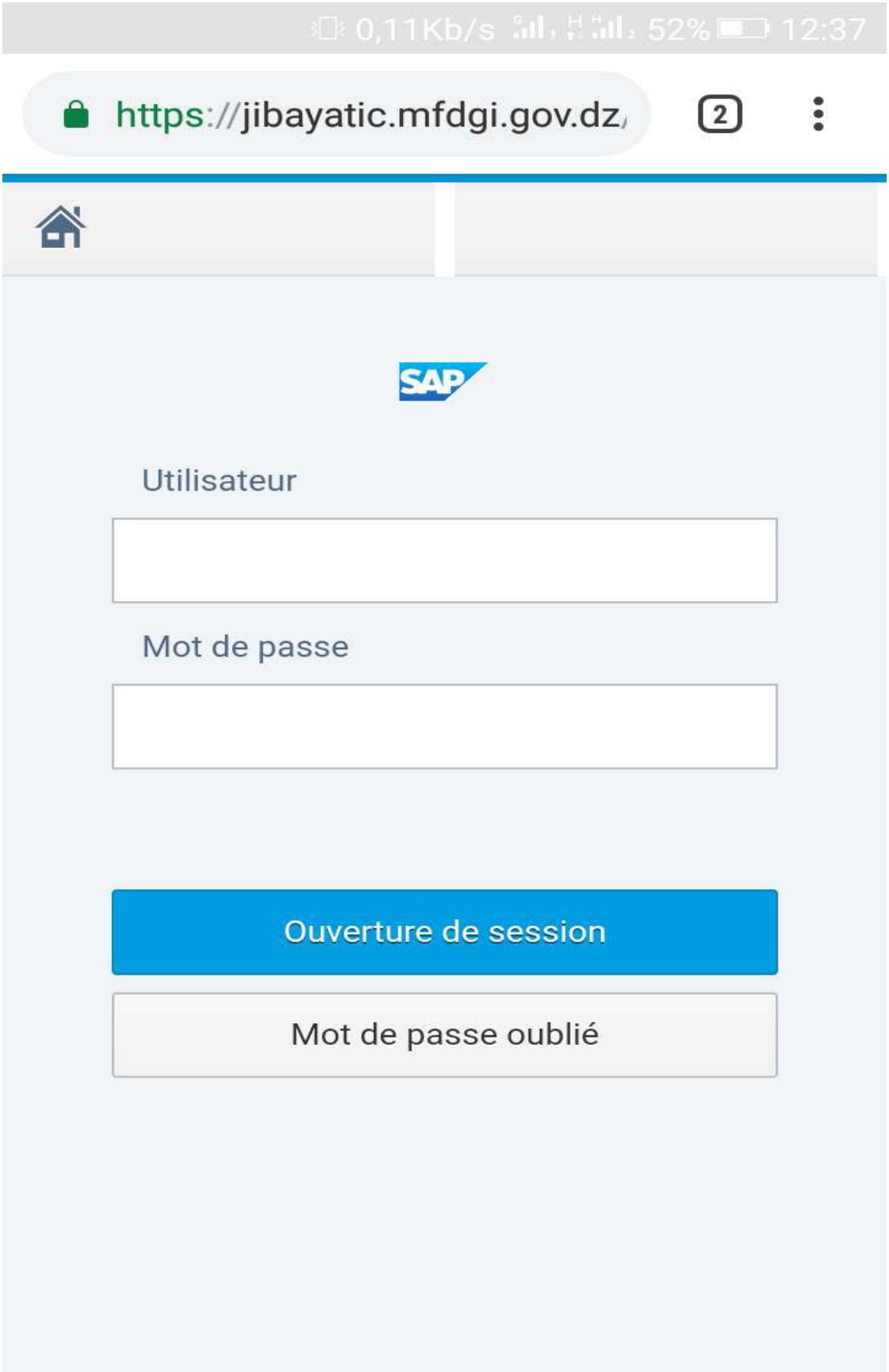
Adresse: .....

Courrier électronique :

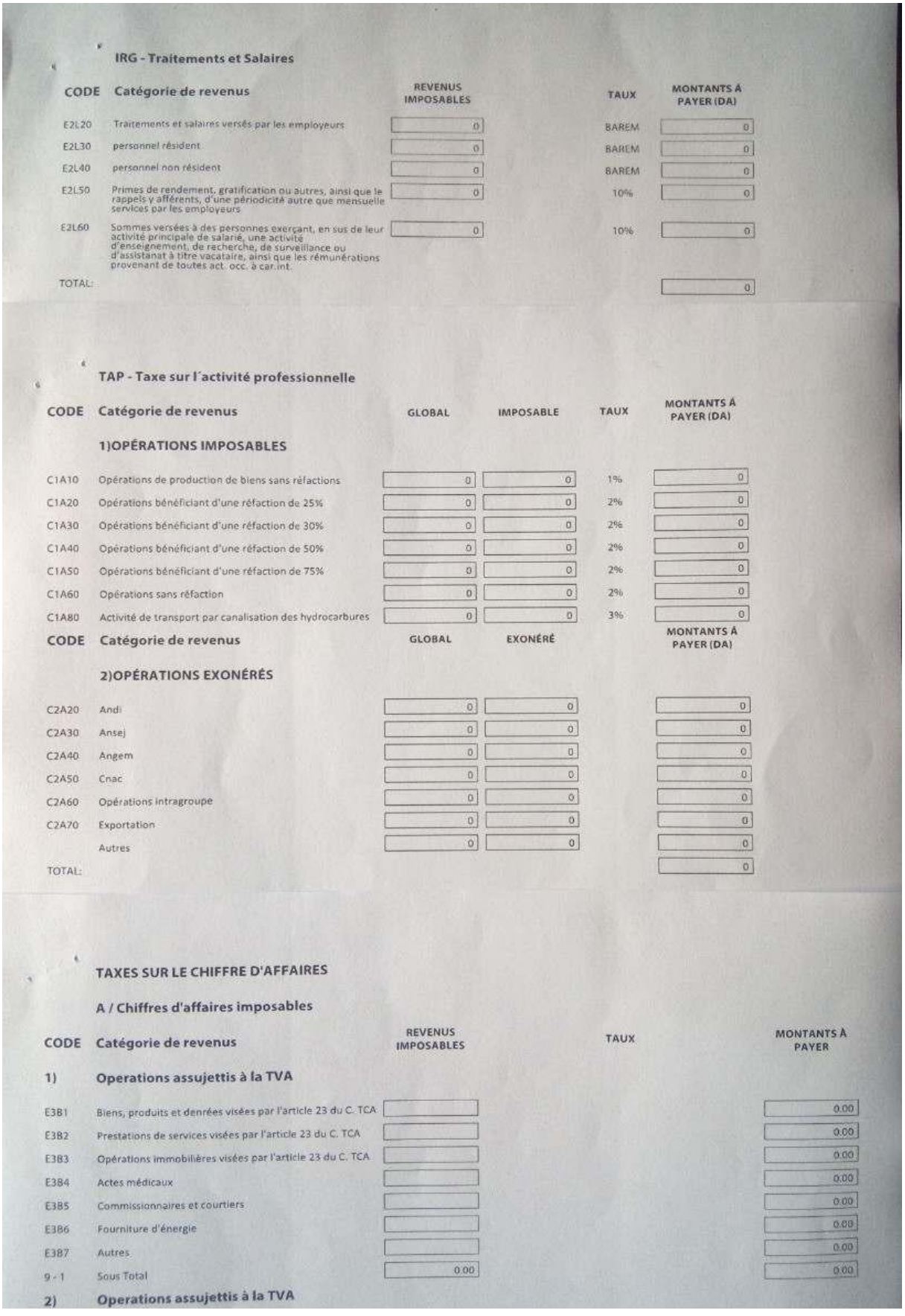
Agissant en qualité de :

Pour le contribuable (Raison sociale)

الملحق رقم 10 : نافذة الدخول إلى الفضاء الشخصي الخاص بالمكلفين بالضريبة



الملحق رقم 11 : استمارات التصريح الجبائي الإلكترونية G50



IRG - Traitements et Salaires

CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	TAUX	MONTANTS À PAYER (DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par les employeurs	0	BAREM	0
E2L30	personnel résident	0	BAREM	0
E2L40	personnel non résident	0	BAREM	0
E2L50	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle services par les employeurs	0	10%	0
E2L60	Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistanat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes act. occ. à car.int.	0	10%	0
TOTAL:				0

TAP - Taxe sur l´activité professionnelle

CODE	Catégorie de revenus	GLOBAL	IMPOSABLE	TAUX	MONTANTS À PAYER (DA)
	1)OPÉRATIONS IMPOSABLES				
C1A10	Opérations de production de biens sans réfactions	0	0	1%	0
C1A20	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 25%	0	0	2%	0
C1A30	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 30%	0	0	2%	0
C1A40	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 50%	0	0	2%	0
C1A50	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 75%	0	0	2%	0
C1A60	Opérations sans réfaction	0	0	2%	0
C1A80	Activité de transport par canalisation des hydrocarbures	0	0	3%	0

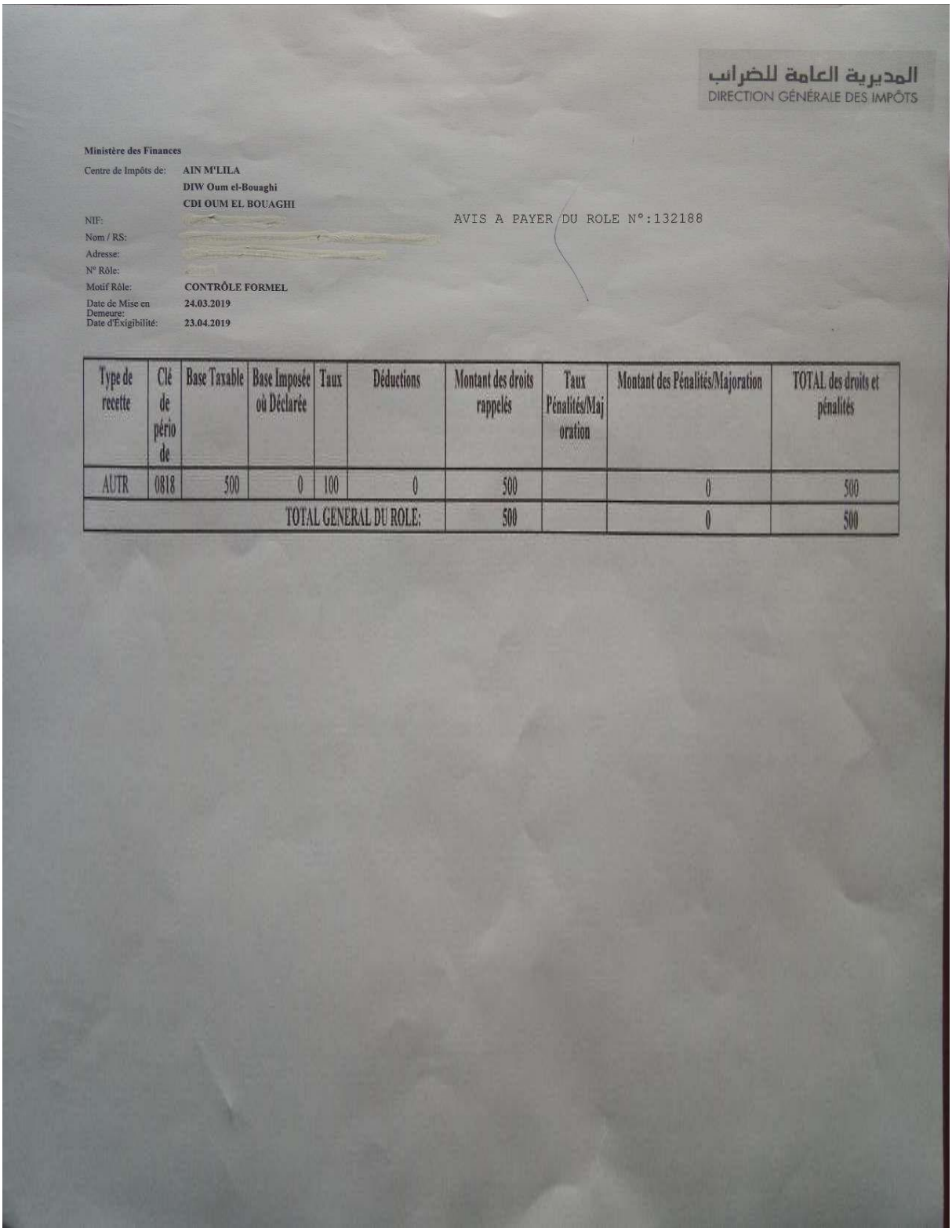
CODE	Catégorie de revenus	GLOBAL	EXONÉRÉ	MONTANTS À PAYER (DA)
	2)OPÉRATIONS EXONÉRÉS			
C2A20	Andi	0	0	0
C2A30	Ansej	0	0	0
C2A40	Angem	0	0	0
C2A50	Cnac	0	0	0
C2A60	Opérations intragroupe	0	0	0
C2A70	Exportation	0	0	0
	Autres	0	0	0
TOTAL:				0

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES

A / Chiffres d'affaires imposables

CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	TAUX	MONTANTS À PAYER
1)	**Operations assujettis à la TVA**			
E3B1	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B2	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B3	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B4	Actes médicaux			0.00
E3B5	Commissionnaires et courtiers			0.00
E3B6	Fourniture d'énergie			0.00
E3B7	Autres			0.00
9 - 1	Sous Total	0.00		0.00
2)	**Operations assujettis à la TVA**			

الملحق رقم 12 : نموذج الإشعار بالدفع



المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances

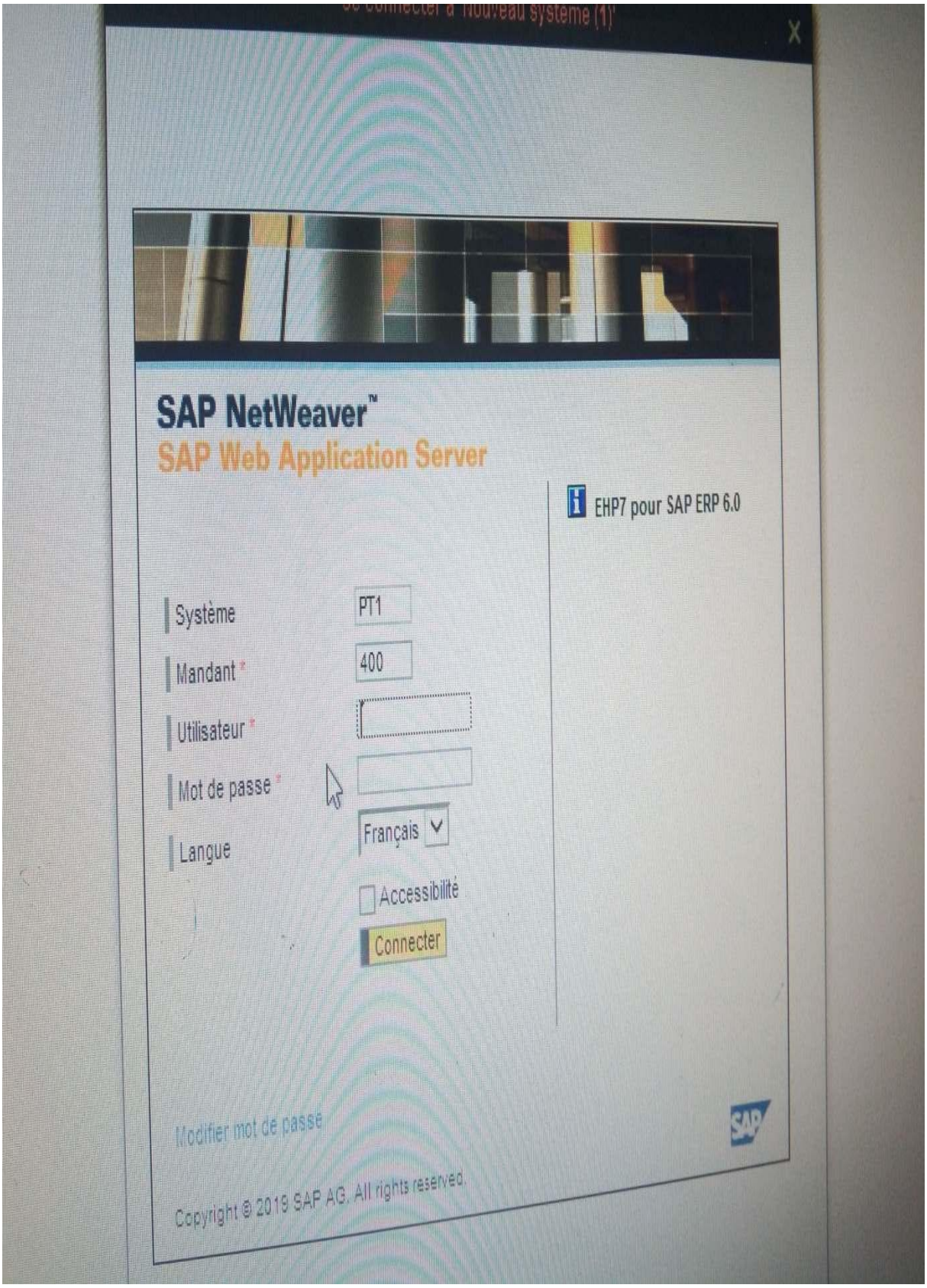
Centre de Impôts de: **AIN M'LILA**
DIW Oum el-Bouaghi
CDI OUM EL BOUAGHI

NIF:
Nom / RS:
Adresse:
N° Rôle:
Motif Rôle: **CONTRÔLE FORMEL**
Date de Mise en Demeure: **24.03.2019**
Date d'Exigibilité: **23.04.2019**

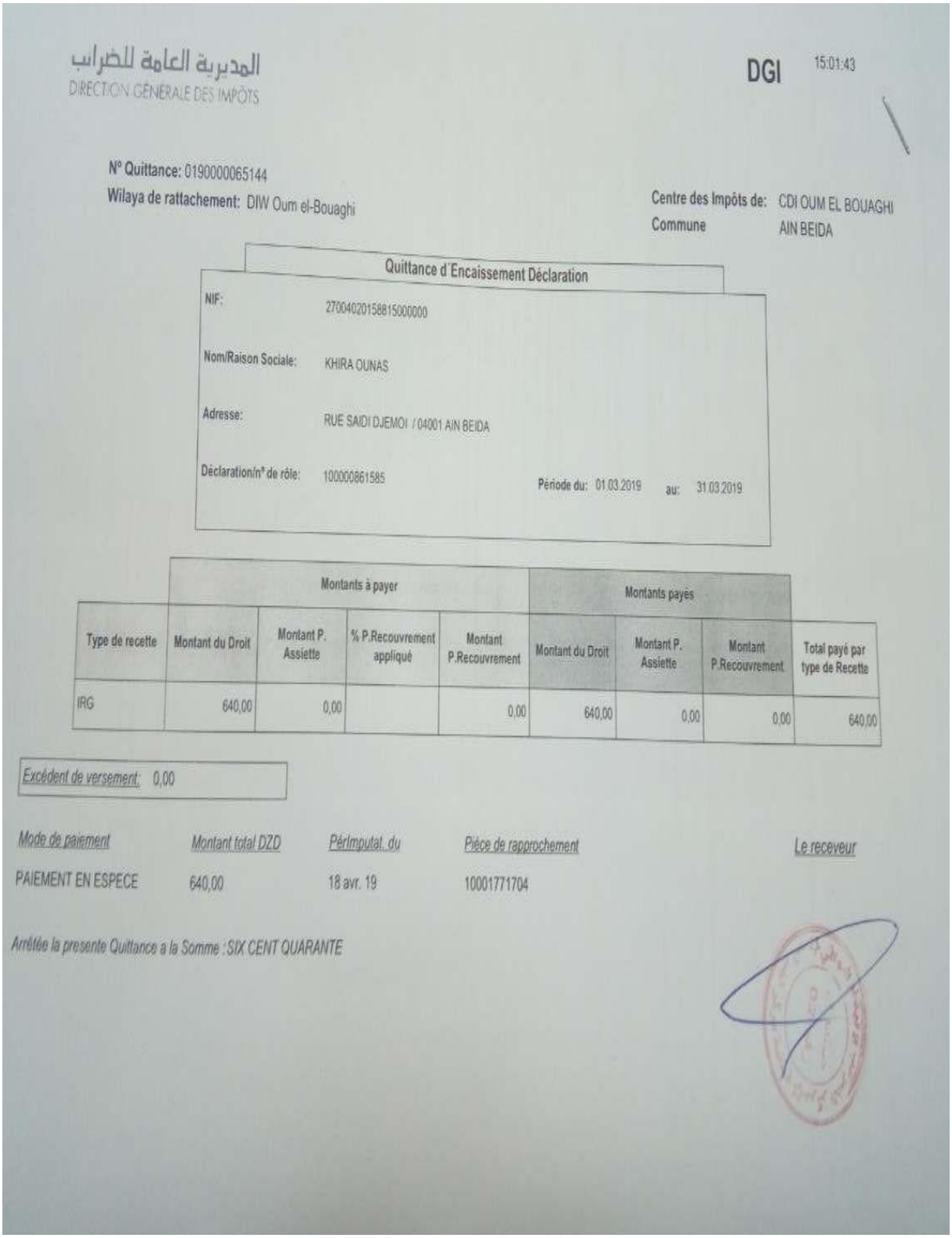
AVIS A PAYER DU ROLE N°:132188

Type de recette	Clé de période	Base Taxable	Base Imposée où Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
AUTR	0818	500	0	100	0	500		0	500
TOTAL GENERAL DU ROLE:						500		0	500

الملحق رقم 13 : نافذة الويب SAP الخاصة بالأعوان الجبائيين


SAP NetWeaver™
SAP Web Application Server
EHP7 pour SAP ERP 6.0
Système
PT1
Mandant *
400
Utilisateur *
Mot de passe *
Langue
Français
Accessibilité
Connecter
Modifier mot de passe
Copyright © 2019 SAP AG. All rights reserved.

الملحق رقم 14 : نموذج وصل استلام البيان



المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS

DGI 15:01:43

N° Quittance: 0190000065144
Wilaya de rattachement: DIW Oum el-Bouaghi

Centre des Impôts de: CDI OUM EL BOUAGHI
Commune AIN BEIDA

Quittance d'Encaissement Déclaration

NIF: 270040201588150000000
Nom/Raison Sociale: KHIRA OUNAS
Adresse: RUE SAIDI DJEMOI / 04001 AIN BEIDA
Déclaration/n° de rôle: 100000861585 Période du: 01.03.2019 au: 31.03.2019

	Montants à payer				Montants payés			
Type de recette	Montant du Droit	Montant P. Assiette	% P.Recouvrement appliqué	Montant P.Recouvrement	Montant du Droit	Montant P. Assiette	Montant P.Recouvrement	Total payé par type de Recette
IRG	640,00	0,00		0,00	640,00	0,00	0,00	640,00

Excédent de versement: 0,00

Mode de paiement	Montant total DZD	PérImputat. du	Pièce de rapprochement	Le receveur
PAIEMENT EN ESPECE	640,00	18 avr. 19	10001771704	

Arrêtée la presente Quittance a la Somme : SIX CENT QUARANTE

ملخص

يتمحور موضوع هـ ذا الدراسة حول دور ومساهمة تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال توفر نظام جبائي رقابي ناجع للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم تسليط الضوء على مديرية الضرائب لولاية تبسة حيث أن الواقع الحالي يثبت أن المديرية لم تنتهج طريق الرقمنة لان تطبيق التكنولوجيا على مستواها مرتبط ببرنامج ومواقيت حددتها المدرية العامة للضرائب مسبقا وفي حالة تطبيقه تكون النتائج ايجابية جدا في تفعيل الرقابة.

الكلمات الإفتتاحية

دور تكنولوجيا المعلومات، تفعيل الرقابة الجبائية، نظام رقابي، الرقمنة.

Abstract

The subject of this study revolves around the role and contribution of information technologies in the activation of tax control through the availability of an effective tax control system to reduce the phenomenon of fraud and evasion fiscal program and times set by the Directorate of Taxes of Tebessa. In advance, and in the case of its application, by the Directorate of Taxes General of the results will be very positive in the activation of control.

Keywords: The role of information technologies, the activation of tax audits, a regulatory system, digitization.